

الفصل الأول

المداخل النظرية ودراسة النسق الاقتصادي والخصخصة

- تعريفات الأنثروبولوجيا الاقتصادية:
 - تعريف "هانس ناش"
 - تعريف "تالكوت بارسونز"
 - تعريف "جورج دالتون"
 - تعريف "جراس"
 - التعريف الإجرائي للأنثروبولوجيا الاقتصادية.
- البدايات التاريخية.
- العوامل التي تعوق نمو وتطور الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
- المجالات الموضوعية والتطبيقية للأنثروبولوجيا الاقتصادية.
 - أولاً: المجال الموضوعي.
 - ثانياً: المجال التطبيقي
- الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
 - الحاجة إلى النظرية.
 - أسباب عدم وجود نظرية متكاملة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية.
 - تعريف النظرية الاقتصادية.
 - أهداف النظرية الاقتصادية ومبادئها.
 - أولاً: الاتجاه الصوري
 - ثانياً: الاتجاه الواقعي.
 - ثالثاً: الاتجاه الاجتماعي
- النسق الاقتصادي في الدراسات المبكرة.
 - مقدمة في أنواع النظم الاقتصادية.
 - مفهوم النسق في الكتابات القديمة.
 - وظائف النسق الاجتماعي.
 - النظام الاقتصادي كنسق اجتماعي.
 - الأنثروبولوجيا ودراسة النسق الاقتصادي.
 - الفرق بين النسق الاقتصادي والنسق التكنولوجي.
- علاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية ببعض العلوم الاجتماعية.
- تعقيب: علاقة الخصخصة بالأنثروبولوجيا الاقتصادية.

تعريف الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

لقد تعددت تعريفات الأنثروبولوجيا الاقتصادية بتعدد العلماء الذين تناولوها بالتعريف، ومن المعروف ان كل تعريف يعكس لنا وجهة النظر الخاصة بصاحبه ومدى العمق والشمول الذى يرغب فى الوصول إليه فى دراسته، وقد تشابه بعض التعريفات، أو قد تكون هناك تعريفات قاصرة، وأخرى أكثر شمولاً وإحاطة بالجمال. وفيما يلي نعرض لبعض التعريفات التى وضعها العلماء للأنثروبولوجيا الاقتصادية مع مناقشة لهذه التعريفات.

Manning Nash

١- تعريف ماننج ناش^(١)

يرى ماننج ناش «ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعنى بتحليل الحياة الاقتصادية باعتبارها نسقاً فرعياً للمجتمع»^(١).

وهذا التعريف يتصف بالشمولية حيث إنه لم يحدد المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية فى دراسة وتحليل نظام أو سلوك اقتصادى أو تكنولوجيا أو ... إلخ، بل إنه شمل كل هذا فى قوله "تحليل الحياة الاقتصادية" بكل ما تنطوى عليه من نظم (إنتاج- توزيع... إلخ) وسلوكيات وعلاقات ونواحي تكنولوجياية.. وما إلى ذلك. فهو يهتم بتحليل الحياة الاقتصادية للإنسان موضعاً الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومحاولات الإنسان استغلال الموارد المتاحة أمامه، والأساليب والأدوات التكنولوجية- مهما بلغت درجة بساطتها أو تعقدها- التى يعتمد عليها فى استغلال الموارد وتشكيلها فى صورة إنتاج يتم التصرف فيه (توزيع- تبادل- استهلاك..) طبقاً لظروف وخصائص كل مجتمع، كما يهتم كذلك بالعلاقات المختلفة التى يدخل فيها الشخص فى سبيل ممارسة النشاط الاقتصادى.

كما نظر "ناش" إلى الحياة الاقتصادية باعتبارها "نسقاً فرعياً للمجتمع" وبذلك أوضح لنا نقطة منهجية هامة خاصة به ألا وهى نظريته البنائية للحياة الاقتصادية فهو لا يدرسها بمعزل عن باقى أنساق المجتمع المختلفة (إيكولوجية- قرابية- سياسية- دينية وثقافية). وهو فى ضوء هذا التعريف يربط الحياة الاقتصادية بالحياة الاجتماعية على اعتبار ان النسق الاقتصادى أحد الأنساق المكونة للبناء الاجتماعى ومن ثم فإنه يتأثر ويؤثر فى كافة الأنساق الأخرى ومن ثم لكى يدرس لابد ان يدرس فى ضوء هذه العلاقة الشمولية الكلية بين كافة أنساق المجتمع.

^(١) أنثروبولوجى اقتصادى، يعد من أهم رواد الاتجاه الاجتماعى فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

^(١) Nash M., "Economic Anthropology" In., David, L. Sills, (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciences, The Macmillan Co. & The Free Press, Vol.4, 1972, U. S. A., p. 360.

Talcott Parsons

٢- تعريف تالكوت بارسونز^(١)

يؤكد لنا "تالكوت بارسونز" وجهة نظر "ناش" السابقة، فحينما يعرف الأنثروبولوجيا الاقتصادية فإنه يراها «تتم بدراسة الاقتصاد حيث إنه نظام متمم لنظام آخر أكبر هو المجتمع»^(١). وهنا أيضاً نجد "بارسونز" يربط بين الاقتصاد والمجتمع، يعتبر الاقتصاد أحد النظم المكونة للمجتمع ومن ثم فهو يقوم بدور ما يتكامل مع باقى الأدوار التى تقوم بها باقى النظم الأخرى المكونة للمجتمع، ومن ثم لا يمكن ان تتم الدراسة دون مراعاة ذلك التساند والاعتماد المتبادل بين الجزء والكل أو بمعنى آخر بين الاقتصاد والمجتمع. ويتشابه التعريفان فى اعتبارهما للاقتصاد أو الحياة الاقتصادية بمثابة أجزاء تتكامل مع باقى الأجزاء أو العناصر الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى، هذا وان اعتبر "ناش" الحياة الاقتصادية نسقاً فرعياً، بينما اعتبر "بارسونز" الاقتصاد نظاماً، ومع اختلاف المسميات فلا يوجد بينهما فارق جوهري حيث ان النسق يضم مجموعة نظم أو أنساق فرعية، والنسق يعتبر نظام أكبر يضم نظم أخرى أصغر منه، وعلى ذلك فالنظام هو ذاته النسق الفرعى. فضلاً عن ان "تالكوت بارسونز" كان ينظر إلى النظام الاقتصادى كنظام محوري كبير وعلاقته بالنظم الكبرى الأخرى فى المجتمع كالنظام السياسى وغيره من النظم الأخرى. ويؤخذ على هذين التعريفين عدم تناولهما للمجال المكانى بالرغم من توضيحهما للمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها اتجاهاً منهجياً هاماً.

George Dalton

٣- تعريف جورج دالتون

يعرف "جورج دالتون" الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقوله:
«ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية قد أصبحت الآن مجالاً ذا اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية»^(٢).

وبالنسبة لهذا التعريف فهو تعريف مختصر جداً، فهو رغم توضيحه بأنها ذات اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية إلا أنه لم يوضح فى التعريف نوع هذا الاهتمام الخاص. فهو رغم توضيحه للمجال المكانى والموضوعى فى كتاباته إلا ان التعريف لم يوضح شيئاً مفيداً بالنسبة للقارئ العادى، فنحن يمكن ان نعرف مثلاً الأنثروبولوجيا السياسية أو الطبية بأنها مجال ذو اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. وهذا يؤكد لنا كون التعريف قاصراً وغير محدد.

^(١) تالكوت بارسونز عالم اجتماع أمريكى تأثر بالنظرية الوظيفية فى الأنثروبولوجيا.

^(٢) عبد الله غانم، النظرية فى علم الإنسان الاقتصادى، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص ٦.

^(٢) Dalton G., Economic Development and Social Change, The Natural History Press, U.S.A, 1971, p. 2.

N.S.B. Gras

٤ - تعريف جراس

لقد قام "جراس" بصياغة هذا المفهوم في مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والاقتصاد" حيث يعتبر مفهوم الأنثروبولوجيا الاقتصادية عملية الجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية والتي استلزمت دراسة طرق كسب العيش عند الشعوب البدائية.^(١)

وهو أكثر التعريفات شمولاً فالشق الأول من التعريفات يعنى الجمع بين الاهتمامات المنهجية والموضوعية والأساليب البحثية لكل من علمى الاقتصاد والأنثروبولوجيا، كما قد يعنى الاستعانة بالدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية في إجراء دراسات مقارنة للحياة الاقتصادية بين نمطى المجتمعات البدائية والغربية خاصة وأنه حدد المجال المكانى للأنثروبولوجيا الاقتصادية بالشعوب البدائية، أما الشق الثانى من التعريف وهو دراسة طرق كسب العيش فيشمل كافة الأنشطة الاقتصادية والأساليب المستخدمة والنظم والعلاقات وما إلى ذلك، ومهما يكن فالأنثروبولوجيون حين يدرسون الحياة الاقتصادية فإنهم لا يهتمون فقط بالأنشطة والعمليات الاقتصادية، والآلات والأدوات وما إلى ذلك وإنما يهتمون بالعلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية، كما يهتمون بالعلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية.

ومن التعريفات الأخرى التى وضعت للأنثروبولوجيا هذا التعريف الذى جاء فى "قاموس الأنثروبولوجيا فيعرفها بأنها فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية يعالج كيفية حصول الجماعات على قوتها من البيئة الطبيعية التى تعيش فيها، ويدرس العوامل التى تقوم عليها النظم الاقتصادية فى تلك الجماعات، كما يدرس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والخدمات والفعاليات الاقتصادية الأخرى كافة للشعوب والجماعات البدائية دون المتحضرة.^(٢)

ورغم ان هذا التعريف أكثر تفصيلاً من التعريفات السابقة إلا أنه جعلها فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية دون الثقافية على الرغم من أننا وجدنا "دالتون" يعرفها بأنها مجال ذا اهتمام خاص داخل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.^(٣)

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بمشكلة التعريف فقد كان ثمة خلاف فى كون الأنثروبولوجيا الاقتصادية فرع متخصص فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية. وترى الباحثة ان هذا الخلاف يرجع فى الأساس إلى الاختلاف بين الاتجاهات النظرية للأنثروبولوجية الاجتماعية البريطانية، والأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية. فالملحوظ ان الكتابات والموسوعات البريطانية تعالج موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية ضمن تناولها لموضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أما الموسوعات الأمريكية

^(١) فاروق العادلى، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، دار الهان، ط٢، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٩.

^(٢) ساكر مصطفى حليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١، ص ٢٩٠.

^(٣) سرى دعبس، اقتصاديات مجتمع الانفتاح، السلسلة السوسيوأنثروبولوجية، دار أم القرى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١٤.

فتشير إليها ضمن الحديث عن الأنثروبولوجيا الثقافية باعتبارها تضم الأنثروبولوجيا الاجتماعية كفرع لها. وفيما يتعلق بهذا، تتفق الباحثة مع رأى القائل بأن اعتبار الأنثروبولوجيا الاقتصادية فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية يتوقف على مستوى التحليل الذى يرغب الباحث فى الوصول إليه فى دراسته ومعالجته لموضوع بحثه، فقد يكون البحث ثقافياً إذا اقتصرَت المعالجة على الوصف الظاهري والسردي للعادات الاقتصادية المختلفة (الاستهلاك - الإنفاق - الادخار) ولعمليات الإنتاج (توزيع - تبادل) أما فى حالة تناول هذه الموضوعات بمزيد من التحليل والتعمق فى إبراز التساند المتبادل بين كافة العوامل الاقتصادية وعلاقتها ببقية جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية هذا فضلاً عن تركيز الباحث على النسق الاقتصادى أو إحدى العمليات الاقتصادية (كالتبادل والاستثمار والملكية) وعلاقتها ببقية العوامل الاجتماعية، هنا يكون البحث اجتماعياً، ومن ثم يمكن التمييز بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية الاجتماعية أو الأنثروبولوجيا الاقتصادية الثقافية.

ومهما يكن فنحن لا نستطيع ان ننكر حاجتنا الملحة فى أى دراسة إلى الوصف كوسيلة لا غاية فى حد ذاته، فهو يمدنا بالمادة الخام من المعلومات التى تعد بمثابة أسس يبنى عليها التحليل الأنثروبولوجي الاقتصادي للأنساق والنظم والعلاقات، ومن ثم المجتمع ككل.

فى ضوء ذلك تقترح الباحثة التعريف الإجرائي التالي:

«تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية أحد الفروع الدقيقة والمتخصصة للأنثروبولوجيا العامة السوسيو - اقتصادية - ان صح هذا التعبير - تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية كما تهتم بدراسة النواحي الاقتصادية للحياة الاجتماعية». حيث يتميز هذا التعريف بالنظرة الشمولية للأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها فرعاً متخصصاً من فروع الأنثروبولوجيا العامة.

البدايات تاريخية:

بدأت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بداية متواضعة منذ حوالى خمسين عاماً، وتطورت بمروء

الوقت ومن ثم أصبحت أحد الفروع الهامة للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.^(١)

لقد ظهر مفهوم الأنثروبولوجيا الاقتصادية لأول مرة فى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، عندما نشر "هيرسكوفيتس" كتابه الذى يحمل عنوان "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" عام ١٩٥٢، ثم استخدم بعد ذلك فى كتابات الكثير من علماء الأنثروبولوجيا من أمثال "دالتون" عن الاقتصاد البدائي والريفي عام ١٩٦٧. والتحليل التاريخي للأنثروبولوجيا الاقتصادية يكشف عن تطور استخدامها واعتبارها موضع جدل وحوار شديد بين العديد من الاتجاهات الأنثروبولوجية المختلفة.^(٢)

(١) فاروق العادلى، المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

وكتاب "هيرسكوفيتس" السابق ذكره هذا قد سبق نشره تحت عنوان "الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية" The Economic life of primitive peoples عام ١٩٤٠. ويوضح "هيرسكوفيتس" سبب تغيير اسم كتابه محدداً كيف ظهر مصطلح Economic Anthropology بقوله إنه قد استوحى الاسم الجديد من اقتراح سبق ان عرضه N.S.B. Gras عام ١٩٢٧، وهو بديل يمكن استخدامه خاصة وان مصطلح "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" قد أخذ يحتل مكانته في الكتابات الأنثروبولوجية، والمأمول ان يكتسب هذا المصطلح القبول والاعتناق من جانب علماء الاقتصاد على اعتبار أنه يميز جانباً من تخصصهم.^(١)

ويحدد جيرالد هندرسون "Gerald M. Henderson" بداية ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقوله: «كان ظهور الأنثروبولوجيا الاقتصادية عام ١٩٤٠ عندما أقر "كارل بولاني" بأن العوامل الثقافية المتمثلة في التمرکز السلالي Ethno Centric هي أساس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي للنقود والأسواق والسلوك العقلاني في مجال العمل والإنتاج.»^(٢)

ان مراجعة تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية توضح ان جذورها تمتد إلى القرن الثامن عشر إلا ان الاهتمام بها قد بدأ يتزايد منذ خمسين عاماً فقط على ما يقول "ريموند فيرث" حيث برزت معالجاتها في كتابات المدرسة الألمانية مثل كتابات "كارل بوشر" و"ماكس شيت" وغيرهم، ثم جاء إسهام "مالينوفسكى" في كتابه "الأرجونوتس" الذي جعله رائد الأنثروبولوجيا الاقتصادية الحقيقي، ثم يأتي إسهام "أرمسترونج" وتطبيق مفهوم المنفعة وتحليلاته عن "النقود في جزيرة روسيل" عام ١٩٢٤، ١٩٢٨. وتلا ذلك كتابات "ريموند فيرث" ١٩٢٩ وجود فيلو وتلاه كتابات "هيرسكوفيتس" ١٩٤٠ الذي نشر أول كتاب بعنوان "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" في عام ١٩٥٢، تلا ذلك إسهامات "سيريل بيلشو" ١٩٦٥ عن "عمليات التبادل التقليدية والسوق الحديثة"، ثم يأتي إسهام "ماننج ناش" عام ١٩٦٦ عن "النظام الاقتصادي البدائي والريفي"، فكتابات "دالتون" عام ١٩٦٧ عن "النظام الاقتصادي القبلي والريفي"، ثم كتابات "إدوارد لكليروشنيدر" بعنوان الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وهذه المتابعة التاريخية تعكس تاريخ تطور النظرية التي كانت موضع جدل حيث ان كل مؤلف كان يمثل تطوراً في البناء النظري لهذا العلم.^(٣)

وبالرغم من ان جذور الأنثروبولوجيا الاقتصادية ترجع إلى القرن الثامن عشر إلا أنه قد تأخر ظهورها كعلم مستقل للأسباب الآتية:

^(١) عبد الله غانم، المرجع السابق، ص ٣.

^(٢) Henderson, Gerald M. "Economic Anthropology." In Encyclopedia Americana, Colier Incorporated, Vol. 1,2, U.S.A, 1984, p. 46.

^(٣) عبد الله غانم، النظرية في علم الإنسان الاقتصادي، ص ١ : ٤.

١ - صعوبة الموضوع وخلوه من الطرافة بالمقارنة بموضوعات الأنثروبولوجيا الأخرى مثل الدين والسحر.

٢ - عدم إلمام الرواد الأوائل بعلم الاقتصاد.

٣ - عدم التمييز بين الظاهرة الاقتصادية من ناحية وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى.^(١)

العوامل التي تعوق نمو وتطور الأنثروبولوجيا الاقتصادية:

هناك عدة عوامل تعوق نمو الأنثروبولوجيا الاقتصادية وتطورها وهي:

- ١ - اتساع الفجوة بين التنظيمات الاقتصادية الرأسمالية وقبل الرأسمالية.
- ٢ - نقص تبادل المعلومات بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا.
- ٣ - الجدل النظري حول مدى توافق المفاهيم المتطورة للرأسمالية إذا ما طبقت على الأنساق قبل الرأسمالية أو المختلطة التي يدرسها الأنثروبولوجيون.^(٢)

وإلى جانب هذه العوامل تقترح الباحثة أنه ربما يعود السبب في ذلك إلى ارتباط الأنثروبولوجيا بمجال مكاني مختلف تمامًا عن المجال المكاني لعلم الاقتصاد، فالأول ارتبط بالاجتماع البدائي والثاني ارتبط بالاجتماع الرأسمالي الغربي ونظرًا للاختلاف الشديد بين هذين النمطين من المجتمعات فقد أدى ذلك إلى انصراف كل فريق عن اهتمامات الآخر مما حال دون التبادل في المعلومات والذي يؤدي إلى التطور النظري للعلم، بل إن كل فريق كون مناهجه وأدواته ونظرياته الخاصة به والمرتبطة بنمط مجتمعه ومن ثم لم ينتبه لاهتمامات ومناهج ونظريات الفريق الآخر.

ويؤكد "سكوت كوك" Scott Cook وجهة النظر السابقة حيث يؤكد أن المشكلة التي تواجه الأنثروبولوجيا الاقتصادية تتمثل في وجود فجوة واسعة تحول دون الاتصال بين المتخصصين في هذا المجال. فمنذ ظهور كتابات "كارل بولاني" وأتباعه حدث انقسام واضح بين الباحثين الذين أكدوا أن النظرية الاقتصادية الصورية صالحة للتطبيق في تحليل الاقتصاديات الريفية والبدائية، وبين هؤلاء الذين يعتقدون أن مثل هذه النظرية تصلح للتطبيق فقط على الأنساق الاقتصادية الصناعية التي تعتمد على السوق وتحكمها الأسعار.^(٣)

ومما سبق يتبين لنا أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعاني من قلة أو انعدام الاتصال بين المتخصصين فيها من ناحية ويتمثل هذا في الخلاف بين النظريين والميدانيين، كذلك قلة الاتصال بين الأنثروبولوجيين

^(١) عبد الله غانم، المرجع السابق، ص ٤، ٥.

^(٢) Smith, Charlotte Seymour, Macmillan Dictionary of Anthropology, Macmillan Reference Books, 1987, p.88.

^(٣) Cook Scott, "The Obsolete Anti Market Mentality". In; Morton H. Fried (ed.), Readings in Anthropology, Thomas Y, Crowell Company, Second Edition, Vol 2, U.S.A, 1968, p.240.

الاقتصاديين وبين علماء الاقتصاد من ناحية أخرى. وقد حال هذا دون تطورها النظرى وهو مشكلة ملحة تعانى منها كـمجال علمى يحتاج دون شك إلى إطار نظرى ملائم.

المجالات الموضوعية والتطبيقية

لقد ترددت الأنثروبولوجيا كثيراً قبل أن يصبح موضوعها هو المجتمع الإنسانى بأنماطه المختلفة وفى مختلف الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تعيشها الأنماط المجتمعية المختلفة. إلى أن جاء "راد كليف براون" وحدد فى مقال عن المنهج عام ١٩٢٣ مجال الدراسات الأنثروبولوجية فى حدود المجتمعات البدائية، ولكنه عاد فى مقال آخر عام ١٩٤٤ ليـجعل من كل أنماط المجتمع الإنسانى مجالاً لدراسة الباحثين فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية. كذلك نجد "لويد ورنر" يرى أن مجال الأنثروبولوجيا يشمل كل المجتمعات البدائية أو المتمدينة، وقد أكد ذلك حين قام بدراسة المجتمعات البدائية والمتمدينة على السواء. كما خطت الأنثروبولوجيا الاجتماعية بعد ذلك خطوات واسعة فى دراسة المجتمعات الحضرية والصناعية.^(١)

أولاً: المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية:

لقد ظل موضوع الأنثروبولوجيا الاقتصادية طيلة ثلاثة أرباع القرن، بل مجال الدراسة ذاتها معقد جداً وربما تكون أكثر تعقيداً من مجالات أخرى داخل علم الإنسان، إذ أن معظم علماء الأنثروبولوجيا من نتاج الثقافة البرجوازية الذين تتجسد أفكارهم الأيديولوجية الرئيسية فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، وفى ظل هذه النظرية تطورت الأنثروبولوجيا الاقتصادية.^(٢)

وفيما يتعلق بالمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية تثار بعض التساؤلات هى:^(٣)

- ١- مدى شمول الافتراضات المرتبطة بالسلوك الإنسانى التى صاغها عالم الاقتصاد.
- ٢- إلى أى مدى يمكن أن تسهم البيانات الخاصة بالمجتمعات غير الصناعية فى تطوير النظرية.
- ٣- مدى فائدة النظرية الاقتصادية الصورية فى فهم الاقتصاديات غير الصناعية.
- ٤- ما هى الأساليب المختلفة التى من خلالها ترتبط الأنساق الاقتصادية بالأنساق الاجتماعية.
- ٥- مدى عمق الاختلافات بين الأنساق الاقتصادية غير الصناعية والصناعية، وهل هو خلاف فى النوع أم الدرجة.

(١) محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ٥٧، ٥٨.

(٢) نوريت بيرد- دافيد، اقتصاديات: منظور اقتصادى ثقافى، ترجمة: مهجت عبد الفتاح عبده، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)

العدد ١٥٤. ديسمبر ١٩٩٧، ص ٥.

(٣) محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٥٩، ١٦٠.

ومما سبق فإنه في ضوء هذه التساؤلات يتضح لنا أهم الموضوعات التي تضطلع بها الأنثروبولوجيا الاقتصادية سواء أكانت خاصة بالنواحي المنهجية ومحاولة إنشاء هيكل نظري ملائم لكافة الاقتصاديات، أو دراسات تطبيقية تتناول الواقع الاقتصادي بالوصف والتحليل أو المقارنة. ومن الملاحظ أيضاً أن كل هذه التساؤلات تدور حول محور واحد ألا وهو محاولة البحث عن هيكل نظري أو نظرية عامة تصلح لدراسة وتحليل كافة أنواع الاقتصاديات.

إن موضوع الأنثروبولوجيا الاقتصادية موضوع معقد، وذلك حيث إنه لم يصل بعد إلى تصميم نظرية خاصة به كما في الاقتصاد والطب، كما أن موضوعها متنوع وإذا حاولنا حصر موضوعاتها على ما حدث في علم الاقتصاد - عندما قيل إن اهتمام علم الاقتصاد ينحصر في دراسة الرأسمالية الصناعية - فإننا سوف نصل إلى قائمة تشتمل على موضوعات:

- التاريخ الاقتصادي.
- التنظيم الصناعي.
- حساب الدخل القومي.
- التنمية الاقتصادية.^(١)
- النظم الاقتصادية المقارنة.
- الاقتصاد الزراعي.
- الاجتماع الصناعي.

يذكر "دالتون" في مقدمة كتابه الذي يحمل عنوان "دراسات في الأنثروبولوجيا الاقتصادية" "Studies in Economic Anthropology." أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية ليست موضوعاً منفرداً بل إن موضوعها متشعب أو واسع Wide. وبالرغم من انفراد الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموضوعات معينة إلا أنها تشارك المؤرخين والاقتصاديين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين في بعض الاهتمامات البحثية، وللأنثروبولوجيا الاقتصادية مؤرخوها الاقتصاديون الذين درسوا الاقتصاديات في مرحلة الاستعمار، وما قبل الاستعمار Pre Colonial and Colonial Economies ولديها دارسو الاقتصاديات المستحدثة والمعاصرة Today's Modernizing Economies وهناك المتخصصون في التحليل الاجتماعي للتنظيم الاقتصادي، والمتخصصون في استخدام المقاييس الكمية Econometric Measures للإنتاج Out put فهي كما يقول "دالتون" قد أجابت على العديد من التساؤلات المختلفة في علم الاقتصاد، ويذكر "دالتون" أن هناك دراسات هائلة للأنثروبولوجيين عن مختلف الاقتصاديات ومنها:

- التنظيم والأداء الاقتصادي في القرية أو المجتمع المحلي الصغير. Small Community
- المعاملات بين القرى والقبائل والمراكز السياسية والدينية.
- الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية ومستويات الكفاف والرفاهية Subsistence and prestige Spheres

^(١) عبد الله عانم 'النظرية في علم الإنسان الاقتصادي'، ص ٧.

▪ الأوضاع السائدة قبل وبعد الاستعمار في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.^(١)

وبالإضافة إلى ما تقدم ففى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت التخصصات كموضوع اقتصادى هام يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية المتثرة فى المجتمعات الإنسانية المختلفة لذا فقد اتجهت إليه الأنثروبولوجيا الاقتصادية للكشف عن أبعاد وملامح هذا الموضوع الذى أصبح يشكل أحد الاهتمامات الموضوعية لها. ولقد نتج عن تعقد وتنوع موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية نحولات عديدة منها:

١- استعانة الأنثروبولوجيين الاقتصاديين بالأساليب الإحصائية إلى جانب استعانتهم بالعلوم الاجتماعية الأخرى المتصلة بها.

٢- تفسير العديد من التساؤلات الخاصة بالاكْتساب الثقافى Acculturation والأنثروبولوجيا التطبيقية والتنمية بالنسبة للشعوب بعد زوال الاستعمار وكذلك التساؤلات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٣- الجدل "الصورى الواقعى" The Substantivist Formalist الغير قابل لحل قاطع بسبب حاجتنا لأكثر من إطار نظرى لقياس وتحليل العديد من مجالات الاهتمام المختلفة فى نطاق الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

وهنا يرى "دالتون" ان المطلوب من الأنثروبولوجيا الاقتصادية هو تحليل المادة العلمية بطريقة تتيح لنا مقارنتها بمادة علمية أخرى عن الاقتصاديات الحديثة ومن ذلك مقارنة الاستهلاك بالاستهلاك، ومن ثم تسمح لنا المقارنة بالتوصل إلى تعميمات خاصة بالسلوك البشرى المدروس يمكن اعتبارها - أى التعميمات - عالمية Universal.^(٢)

وفى موضع آخر يحدد "دالتون" المجال الموضوعى بقوله:

ان الأنثروبولوجى الاقتصادى حينما يقوم بدراسة الاقتصاد فى مجتمع فإنه يهتم بناحيتين

١- النظام الاقتصادى ومدى كفاءته وأدائه.

٢- وضع النظام الاقتصادى قبل الاتصال بالمتجمع الأوروبى والاستعمار، والتغيرات التى تطرأ على النظام بفعل الاستعمار، وأخيراً الوضع القائم بعد الاستعمار.^(٣)

ويتضح ان "دالتون" رغم تأكيدده على تنوع وتعقد موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية فقد أشار إلى ان اهتمامها موجه نحو دراسة النظم الاقتصادية الخاصة بكافة أنواع المجتمعات وليست فقط دراسة

^(١)Dalton, George, Studies in Economic Anthropology, The American Anthropological Association U.S.A, 1971, p.1

^(٢)Ibid, p. 1,2.

^(٣)Dalton George, Economic Development and Social Change, op. cit, p. 2.

وصفية وإنما دراسة تحليلية بهدف المقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة أو مقارنة نظام اقتصادى ما خلال فترات تاريخية مختلفة، وإنه يهتم ليس فقط بالنواحي الاقتصادية بل يهتم كذلك بالعوامل الثقافية والاجتماعية وأثرها على النظام الاقتصادى المدروس، ومن ثم يهدف "دالتون" إلى التوصل إلى تعميمات خاصة بالسلوك البشرى يمكن تعميمها ونشرها.

ويذكر "ماننج ناش" عن المجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية:

«ان الاقتصاديات البدائية والريفية تختلف من الناحية التنظيمية عن الاقتصاديات الصناعية التى تعتمد على النقود، وحركة السوق فى العالم الغربى، ويعد شرح وتفسير هذه الاختلافات مهمة أساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية»

ويذكر لنا "ماننج ناش" هذه المهمة مؤكداً على أهمية السياق الاجتماعى فى التحليل الاقتصادى المقارن للاقتصاديات المختلفة.^(١)

ونجد "فاروق اسماعيل" فى دراسة له بعنوان "إنثوجرافيا الأنفسنا" يتعرض للمجال الموضوعى للأنثروبولوجيا الاقتصادية فى الاهتمام بدراسة اقتصاديات المجتمعات التقليدية وقد تبلور هذا الاهتمام بحيث أصبح هناك مجال فرعى من الدراسات الأنثروبولوجية يستهدف الكشف عن النسق الاقتصادى والمعرفة الثقافية التى تستخدمها الجماعة فى سد احتياجاتهم البيولوجية والاجتماعية من السلع والخدمات، وعلى حد تعبير Maccurdy & Spradley الكشف عن النشاط الإنتاجى لجماعة ما والذى يستهدف إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها.^(٢)

تناول "نبيل صبحى حنا" موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى كتاب له بعنوان: "الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية" ويمكن ان نجملها فيما يلى:

- ١- مقارنة الأنساق الاقتصادية الصغرى من البدائية البسيطة إلى الزراعية التى تأثرت بالتصنيع.
- ٢- اقتصاديات الأقاليم النامية فى المجتمعات الصناعية مثل اقتصاديات الأكواخ والمزارع فى بريطانيا.
- ٣- دراسة مكونات النسق الاقتصادى (الملكية- الإنتاج- حركة الأيدى العاملة- تقسيم العمل- الحراك المهنى- مجالات التبادل- الاستهلاك ومستويات المعيشة- توزيع الثروة وعلاقته بالمكانة الاجتماعية).

- ٤- دراسة عمليات النمو الاقتصادى ومعوقات التنمية فى الأنساق التقليدية.
- وفى هذا المجال كان التعاون بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا مثمراً.^(٣)

^(١)Nash, Manning, "Economic Anthropology", In: David, L. Sills (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciences The Macmillan Co. & The Free Press, 1972, p. 367.

^(٢) فاروق اسماعيل، إنثوجرافيا الأنفسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٧٧.

^(٣) نبيل صبحى حنا، الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٠٧.

ثانياً: المجال التطبيقي:

يحدد "جورج دالتون" المجال المكاني للأنثروبولوجيا الاقتصادية في دراسة تلك الآلاف من المجتمعات المحلية المحدودة النطاق Small Scale Communities في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.^(١)

ونرى "ماننج ناش" يوضح تطور المجال المكاني للبحث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية فضلاً عن دراسة المجتمع المحلي المحدود وهو المجال الذي تكونت من خلاله مناهج ونظريات الأنثروبولوجيا الاقتصادية إلا أن الاهتمامات الحديثة قد اتسعت حين شرع الأنثروبولوجيون في دراسة مجتمعات معقدة وصناعية.^(٢)

ومما سبق فإن المجال المكاني للأنثروبولوجيا الاقتصادية كان بدون شك هو المجال المكاني للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية يتركز في المجتمعات المحلية المحدودة النطاق، والثقافات البدائية البعيدة عن الحضرة، إلا أنه مع تطور العلم ومجال البحث الموضوعي والمكاني وامتداده لدراسة كافة أنواع المجتمعات على اختلاف درجات تحضرها، فقد انعكس هذا بالفعل على الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها فرعاً هاماً من فروع الأنثروبولوجيا العامة والتي لم تهتم بدراسة النظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية فقط، بل امتدت إلى المجتمعات المدنية والصناعية وغيرها. وحينما تتعرض هذه الدراسة إلى موضوع الخصخصة باعتبارها عملية تحديث للمجتمع يتضح لنا مدى تأكيد نظرية "دالتون" للأنثروبولوجيا الاقتصادية واعتبار التحديث هو مجال الاهتمام الخاص بها.

الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية

الحاجة إلى النظرية:

مما لا شك فيه أنه في أي دراسة لابد أن ينطلق الباحث من نظرية يتم في ضوئها جمع وتحليل المعلومات ومن ثم التوصل إلى النتائج. إن الحاجة إلى النظرية تنبعث من أن الحقائق ولو أنها موجودة إلا أنها لا تعبر عن نفسها بنفسها، فهي ساكنة، صامتة، كما أنها مركبة ومتعددة وقد يصعب في كثير من الأحيان فهمها أو توقع ظهورها ومعرفة مدى تأثيرها وطريقة استعمالها والاستفادة منها في حياتنا وتفكيرنا وعليه يجب أن تبسط ويعبر عنها بنماذج بسيطة حتى يمكن فهمها واستخدامها. ويتم ذلك من خلال نظرية، والنظرية هي بناء أو هيكل يصف ويحلل الميكانيزم والوظائف والعلاقات بين مختلف أبعاد

^(١)Dalton George, Economic Development and Social Change, The Natural History Press, N.Y, 1971, p.2

^(٢)Nash, M., "Economic Anthropology", p.361.

الظاهرة وعناصرها ومن ثم التعرف على طبيعة الظاهرة ومحتواها والقوانين التي تحكمها والهدف الذى تسعى إليه.^(١)

ويرى "جورج دالتون" ان الجانب النظرى للأنثروبولوجيا الاقتصادية لم يزل فى بداية التكوين أو الصياغة المنظمة "Systematic Formulation" ويُعرف النظرية بأنها كلمة Word تستخدم لكى تمدنا بالمعرفة العميقة عن الأهمية الكامنة فى تعقيدات العالم الواقعى. كما يؤكد "دالتون" ان هناك اختلاف وتنوع فى النظم الاقتصادية التى يدرسها الأنثروبولوجيون ويبدو هذا فى ثلاث نواحى:

- ١- تنوع جغرافى حيث تتركز الاقتصاديات فى أجزاء مختلفة من العالم بداية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط حتى بعض أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية.
- ٢- تنوع تاريخى حيث يهتم الأنثروبولوجيون بالتنظيم والأداء الاقتصادى لملايين من النظم الاقتصادية فى العالم خلال فترات زمنية وتاريخية متباينة.

٣- تنوع تحليلى حيث تمتاز بعض الموضوعات والنظم الاقتصادية التى يدرسونها بالتنوع والتعقيد. وبالرغم من هذا التنوع الجغرافى والتاريخى والتحليلى إلا ان هناك رغبة فى الوصول إلى نظرية عالمية Universal ومجموعة من المصطلحات والأفكار والتعميمات التى يمكن استخدامها فى معالجة كافة المسائل المتعلقة بالنظم الاقتصادية فى كافة الفترات الزمنية. ويوضح "دالتون" متسائلاً هل هناك نظرية عامة فى أى علم اجتماعى؟ ان هذا المطلب الراسخ والمتأصل للوصول إلى نظرية عالمية يعد عائقاً أمام صياغة نظرية عامة للأنثروبولوجيا الاقتصادية.^(٢)

ويعدد لنا "دالتون" أسباب عدم وجود نظرية متكاملة فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى:

- ١- ان اهتمام الأنثروبولوجيين بتنظيمات القرابة والسياسة يفوق كثيراً اهتمامهم بالتنظيم والأداء الاقتصادى فى المجتمعات التى يدرسونها. كما انه من بين الأنثروبولوجيين نجد اثنين فقط ممن لديهم كتابات كثيرة فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية هما "مالينوفسكى" ، "ريموند فيرث" كما ان هناك قلة من العلماء الذين كتبوا بإسهاب فى النواحى النظرية منهم:

Paul Bohannan	بول بوهانان	C. Belshaw	سيريل بيلشو
C. Geertz	كليفورد جيرتز	M. Douglas	مارى دوجلاس
M. Herskovits	هيرسكوفيتس	M. Godlier	جودليير
M. Nash	ماننج ناش	S. Mintz	سدنى منتر
R. Salisbury	ريتشارد ساليسبرى	M. Sahlin	مارشال ساهلتر

^(١) عادل حنيش، مصطفى شيحة، مبادئ علم الاقتصاد للاجتماعيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٥٤.

^(٢) Dalton G., Studies in Economic Anthropology, p. 8.

٢- ان فهم الأنثروبولوجيين للتنظيم الاقتصادى والنظرية الاقتصادية للرأسمالية الصناعية أقل كثيراً من فهمهم للسياسة والقراءة والدين في أوروبا وأمريكا والنظريات التى تفسرهم، كما ان بعض الأنثروبولوجيين لم يفهموا ان الاقتصاد التقليدى - وهو أكثر العلوم الاجتماعية تجريباً واعتماداً على الرياضيات - لا يتعامل مع ما يقصده الأنثروبولوجيون بالسلوك البشرى، كما ان مفاهيم علم الاقتصاد التقليدى لا تعد مثمرة إذا ما طبقت خارج أنساق السوق. ويؤكد ان رجل الاقتصاد عندما يدرس الاقتصاد غير السوقى فإنه يتخلى عن معظم ما تعلمه ويطبق أساليب البحث الأنثروبولوجى.

٣- لم يهتم الاقتصاديون بالمجتمعات أو الاقتصاديات الريفية والبدائية، وحتى وقت قريب كانوا يهتمون بنمط واحد من الاقتصاد وهو الرأسمالية الصناعية.

٤- لقد أدى تعرض المجتمعات المحلية التى يدرسها الأنثروبولوجيون لدرجات مختلفة من التغير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى إلى تحول فى بؤرة اهتمام الأنثروبولوجيا حيث اتسع مجال الاهتمام، فقد كان الاهتمام الأول مركزاً على التنظيم والوظيفة الخاصة بالاقتصاد، وارتباطه بالعلاقات الاجتماعية عند نقطة زمنية معينة أو تحت ظروف التغير البطئ، أما الاهتمام الحديث فقد امتد إلى التحديث Modernization.^(١)

وبالرغم من هذه الصعوبات فان الأنثروبولوجى الاقتصادى يجد أمامه اثنين من الهياكل الجاهزة للنظرية الاقتصادية بما تتضمنه من مفاهيم وأفكار Leading Ideas ومصطلحات وتعميمات تم وضعها لتحليل الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية هما:

١- النظرية الاقتصادية التقليدية.

٢- النظرية الماركسية.

وهنا يجد الأنثروبولوجى مشكلة تتمثل فى مدى إمكانية استعارة هذه المفاهيم والأفكار المرتبطة بالنظرية الاقتصادية التقليدية أو ابتكار مجموعة خاصة من المفاهيم التى تختلف عن مفاهيم كلتا النظريتين أو ان يستخدم خليط يتكون من مبادئ النظريتين التقليدية والماركسية من ناحية بجانب مجموعة من المفاهيم الخاصة بالاقتصاديات البدائية والريفية.^(٢)

وفى هذا الصدد ثار الكثير من الحوار والجدل وانقسم العلماء فى ذلك إلى فرق عدة ذات آراء وأفكار ومبررات متباينة، طبقاً للخلفية العلمية والنظرية هؤلاء العلماء ولكن هل أتى هذا الجدل بالثمار المرجوة وتم الاتفاق على نظرية عالمية تصلح لدراسة كافة الاقتصاديات خاصة فى ظل ظروف التغير المستمر الذى تزداد سرعته يوماً بعد آخر هذا ما سنعلمه فى نهاية هذا الفصل ولكن يجدر بنا الان إلقاء

^(١)Dalton G., "Theoretical Issues in Economic Anthropology." In: Economic Development and Social Change, The Natural History press, New York, 1971, p.179: 181.

^(٢)Ibid, p.182.

بعض الضوء على النظرية الاقتصادية التقليدية، وكيف بدأت وما هي مبادئها التي يختلفون على مدى صلاحيتها للتطبيق في الدراسات الأنثروبولوجية الاقتصادية.

ان بداية النظرية الاقتصادية الغربية تعود عمومًا إلى كتاب "آدم سميث" "ثروة الأمم" (١٧٧٦) وفكرته الرئيسية عن "اليد الخفية في السوق"، وان السعى للغايات الخاصة يكون في صالح الخير العام، وتعد هذه الفكرة الأخلاقية شيئًا جوهريًا لعلم الكونيات الغربي منذ القرن الثامن عشر وهو الفترة التي عاش فيها "سميث"، ويرى علم الكونيات هذا ان الإنسان مخلوق دائم الاحتياجات تحفزه الندرة، والذات عنده سابقة على ما هو اجتماعي، ويتجه سلوكه دومًا إلى الإشباع الذاتي عن طريق السعى إلى المتعة وتجنب الألم وهذه الأعمال الذاتية تؤلف "كلًا" شاملاً غير منظور يتسم بالخير بفضل العناية الإلهية، وعند نهاية القرن التاسع عشر ظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة التي ركزت على الفرد واعتبرته فاعلاً عقلاً يحدد أهدافه على أساس متطلباته ثم يسلك أفضل الطرق لتحقيق الأهداف بالموازنة بين البدائل المتاحة، وبناء على ذلك يوزع الإنسان العقلاني موارده المحدودة، وهذه النظرية العقلانية لفاعل يتصرف بعقله وجسمه إنما هي نظرة ديكارتية، كما أنها جوهريّة لنظرية المعرفة عند الغرب خاصة أثناء القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وعلى ذلك فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة تستمد أصولها من علم الكونيات والأخلاقيات ونظرية المعرفة الغربية ويدو تأثيرها في النواحي المنهجية وهي تمدنا بمجموعة من المفاهيم المنطقية التي تساعدنا في الفهم والتفسير والتنبؤ بكل من السلوكيات الاقتصادية للفرد، بل وعمل الاقتصاد ككل.^(١)

ولقد كانت النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم على افتراض "الإنسان الاقتصادي" Homo Economieus وهو كائن يسعى بعقله وفطرته لخير نفسه، وقد أراد "آدم سميث" Adam Smith ان يبنى جميع العلاقات الاقتصادية على فكرة الغريزة المتأصلة في الإنسان وهي الغريزة التي تجعل منه "رجلاً اقتصادياً" يتجه سلوكه دائماً نحو البحث عن المنفعة الشخصية.^(٢)

وقد وجه النقد إلى "آدم سميث" والاقتصاديين التقليديين على أساس أنهم أعطوا صورة مشوهة للطبيعة الإنسانية وركزوا على البواعث الدنيئة وتجاهلوا ما قد يحرك السلوك الإنساني من قيم عليا، وأنهم افترضوا في الإنسان درجة من الرشاد مبالغ فيها ومنافياً للواقع.^(٣)

وتعد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية انعكاساً لواقع أو وسط اقتصادي واجتماعي معين عاش فيه رجال الاقتصاد الكلاسيكيون. وإذا نظرنا إلى قانون العرض والطلب وهو أحد الدعائم التي تقوم عليها تلك النظريات وجدنا أنه يتطلب لسريانه وجود نظام الملكية الفردية المطلقة والحرية المطلقة في

^(١) نورت بيرد- دافيد، اقتصاديات. منظور اقتصادي ثقافي، ص ٢٨، ٢٧.

^(٢) فاروق العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية، ص ٢٨.

^(٣) جلال أمين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٧٦.

تنازل المالك عما يملك، ونظام التعاقد الحر في التبادل، فإذا وجدنا نظام اجتماعي آخر يسمح بتدخل الدولة والحد من الملكية وتوجيه الاقتصاد استحال سريان هذا القانون وأصبح دوره ضئيلاً لا يعتد به إذ ان هذا القانون يفترض في الواقع سوقاً حرة تماماً.^(١)

ويذكر "دالتون" عن نشأة النظرية الاقتصادية سواء بمنهجها أو مضمونها أنها تكونت في شكلها الأخير نتيجة لتوفر مظهرين من المظاهر المميزة للقرن التاسع عشر وبخاصة في بريطانيا وهما:

- ١- حركة التصنيع.
- ٢- حركة تطور نظام السوق بمعناه الصحيح حيث أصبح التبادل عن طريق السوق مبدأً من أهم مبادئ التكامل الاقتصادي الواسع.^(٢)

ويمكن تعريف النظرية الاقتصادية بأنها بناء تحليلي مجرد منفصل عن الواقع تتكون من مجموعة من المبادئ التي بناها علماء الاقتصاد على أساس من المنطق والملاحظة، وهي تمد الاقتصادى بما يحتاج إليه من عدد وآلات يحل بها الظواهر الاقتصادية، وهي ليست نظرية واحدة بل مجموعة من النظريات تتعلق بالمشكلة الاقتصادية المتمثلة في محاولة الإنسان إشباع حاجاته المتعددة باستخدام موارد محدودة والمشكلة الاقتصادية تشتمل على عدة مشكلات منها مشكلة (الإنتاج- التوزيع- التوازن الاقتصادي)، وقد ظهرت مجموعة نظريات تعنى بهذه المشكلات الجزئية المنبثقة عن المشكلة الاقتصادية وتوضح العلاقات بين كافة المتغيرات، ومن ثم فإن مجموع هذه النظريات الجزئية كون ما يسمى بالنظرية الاقتصادية. وفي ضوء ما سبق فإن هناك ثلاث عناصر أدت إلى ظهور النظرية الاقتصادية وهي:

- ١- وجود حاجات غير مشبعة.
- ٢- وجود موارد محدودة.
- ٣- ضرورة المفاضلة بين البدائل المتاحة التي يمكن عن طريقها إشباع الحاجات المتعددة.^(٣)

أهداف النظرية الاقتصادية:

تهدف النظرية الاقتصادية إلى شرح وتفسير "المعرفة العلمية" المرتبطة بالظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول جانباً خاصاً من حياة الإنسان وعلاقاته مع الطبيعة أو مع مثيله من الناس، فهي لا تهتم بالعادات أو التقاليد أو نظم الأسرة وغيرها مما تهتم بالظاهرة الاجتماعية، كما لا تهتم بالقيم والمعارف كما في الظاهرة الثقافية، لكنها تتناول الجانب الملمد من حياته، أى ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع وما يرتبط بهما من أنشطة وعلاقات وعمليات.^(٤)

(١) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٣٥.

(٢) محمد غنيم، سوق الخواجات بمدينة المنصورة: دراسة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، إصدارات التراث الشعبى بمحافظه الدقهلية، ١٩٩٧، ص ٨.

(٣) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٨٢٧.

(٤) عادل حشيش ومصطفى شبيحة، مبادئ علم الاقتصاد للاجتماعيين، ص ٦.

هذا والعلاقات التي يمكن استنتاجها من التحليل الاقتصادي يطلق عليها "المبادئ الاقتصادية" Economic Principles وهذه المبادئ هي ببساطة تلك التعميمات المعبرة عن سلوك مختلف الوحدات والمتغيرات في المجال الاقتصادي وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين تحليلية وإمبريقية، والمبادئ الإمبريقية هي التي تقرر العلاقات بين بيانات اقتصادية واقعية، وتحدد مدى صلاحية المبدأ الإمبريقي في مجال التطبيق. بمدى التوافق بين الفروض التي بنى عليها المبدأ، والواقع المدروس. أما المبادئ التحليلية فإنها تنساب مع مجموعة من الافتراضات التي تضعها النظرية الاقتصادية وتحدد صحة هذه المبادئ باتساقها مع الفروض التي هي استنتاجات منطقية للنظرية الاقتصادية. ومن هذه الفروض نذكر فرض الرشد ويرتبط به فرض التعظيم وفكرة الحل الأمثل، وهناك فرض الندرة وأخيراً التوازن التلقائي ويتحقق من خلال الأسواق. ^(١)

لقد ثار جدل ضخم بين علماء الاقتصاد من ناحية، والماديين من ناحية أخرى حول دور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية خارج المجتمعات الغربية، فالنظرية الاقتصادية الحالية تستند استناداً كلياً إلى حالة خاصة هي الاقتصاد الصناعي الغربي، وتلح الدراسات الاقتصادية الحديثة على ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة - على حد قول "ريموند فيرث" - تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات البسيطة المتجانسة، سواء كانت جماعات بدائية أو مجتمعات قروية صغيرة وهذا يرجع إلى أن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوي على أية فائدة في هذا الصدد، نظراً لإغفالها العديد من المتغيرات السوسولوجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. ^(٢)

إن الباحث في النظرية وتاريخها وتطورها في الأنثروبولوجيا الاقتصادية يجد أمامه الاتجاهات النظرية التالية:

- ١- الاتجاه التطوري وهو الاتجاه الذي يتبنى النظرية التطورية.
- ٢- الاتجاه الصوري أو اتجاه مدرسة التحليل الاقتصادي الذي يتبنى النظرية الاقتصادية الرأسمالية الغربية.
- ٣- اتجاه نظرية التبادل الاجتماعي.
- ٤- الاتجاه الواقعي الذي يتبنى النظرية الواقعية.
- ٥- الاتجاه الذي يجمع بين النظرية الرأسمالية الغربية والاشتراكية من ناحية، وسمات المجتمع الريفي والبدائي من ناحية أخرى. ^(٣)

لقد ارتبط البحث في الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموقف العلماء - سواء من الأنثروبولوجيين، أو علماء الاقتصاد الذين تحولوا للأنثروبولوجيا - من النظرية الاقتصادية وعلى

^(١) عبد الله غانم، المرجع السابق، ص ٩: ١١.

^(٢) فاروق العادلي، م. س، ص ٩، ١٠.

^(٣) عبد الله غانم، النظرية في علم الإنسان الاقتصادي، ص ٦٣: ٦٤.

ذلك فباستثناء الاتجاه التطوري ترتبط كافة الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية بموقف محدد من النظرية الاقتصادية الغربية سواء أكان بالرفض التام أو القبول التام لهذه النظرية بكل ما تنطوي عليه من مبادئ تحليلية وفروض، أو الوقوف موقفاً وسطاً. بمعنى القول بصلاحيّة هذه النظرية لدراسة بعض جوانب الاقتصاد دون غيرها. وبمعنى آخر فإن الباحث في الاتجاهات النظرية يجد نفسه أمام ثلاث فرق نظرية مختلفة يمثل كل فريق اتجاهًا نظريًا واضحًا وهذه الاتجاهات هي:

أ. الاتجاه الصوري وخير من غير عنه "ملفيل هيرسكوفيتس"، "إدوارد لكيلير" و"هارولد شنيدر"، "سكوت كوك".

ب. الاتجاه الواقعي ويمثله "الينوفسكى"، "كارل بولاني"، "جورج دالتون".

ج. الاتجاه الاجتماعي أو اتجاه مدرسة التبادل الاجتماعي ويمثله "ريموند فيرث"، "ماننج ناش"، "وليام هافيلاند".

وسوف تتناول الباحثة هذه الاتجاهات بالعرض والنقد والتحليل مع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم.

Formal Approach

أولاً: الاتجاه الصوري

وهو الاتجاه الذى يتبنى النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي ويقبلهما قبولاً تاماً ويسلم بان النظرية الاقتصادية صالحة للتطبيق في كل المجتمعات بغض النظر عن مستواها الثقافي ووضعها الحضارى. وترجع تسمية هذا الاتجاه بالصوري نظراً لمحاولة أخذ هيكل محدد هو هيكل النظرية الاقتصادية بما بسى عليه من فروض ومبادئ ومحاولة تطويع الواقع الاجتماعى لهذا الهيكل الصورى في عملية التحليل حيث ان الباحث الصورى يعتنق صورة أو هيكل فكرى مسبق يحتكم إليه في تفسير ما يرى من حقائق بغض النظر عن سياقها الاجتماعى. والاتجاه الصورى هو اتجاه يتجاهل الجوانب الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية ويفرغها من مضمونها، كما أنه اتجاه علماء الاقتصاد بوجه عام لكنه ألقى بظلاله على الأنثروبولوجيين بحيث تحول بعضهم إليه في تحليل الظاهرة الاقتصادية.^(١)

يعالج الاتجاه الصورى في الأنثروبولوجيا الأنساق الاقتصادية للجماعات الريفية والبسيطة كما لو كانت تعمل طبقاً لنفس المبادئ الأساسية التى تعمل في ضوئها الأنساق الاقتصادية الأوروبية والأمريكية. Euro American Systems. ويؤكد الصوريون ان هناك اختلافاً بين الشعوب حول التأكيد على بعض المفاهيم الاقتصادية الأوروبية وأمريكية بسبب التغيرات الناتجة عن قيم التمرکز السلالى أو العرقى التى تحكم سلوك الجماعات البسيطة، ورغم ذلك فهم يعتقدون ان هناك عدداً من المبادئ السلوكية تحكم كافة النظم الاقتصادية رغم هذه الاختلافات والبعض أكد ان هذه الاختلافات بين الشعوب الأوروبية وأمريكية والبسيطة ليست عميقة كما يذهب البعض من المعارضين للاتجاه الصورى.^(٢)

^(١)عبد الله غانم، مرجع سابق، ص ١٠٣، ١٠٤، ١٧١.

^(٢)Tylor, Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, Allyn and Bacon, INC, U.S.A, 1973, p.205, 206.

وفي الأنثروبولوجيا الاقتصادية هناك من يزعم ان مفاهيم ومصطلحات النظرية الاقتصادية التقليدية (العمليات الاقتصادية) وما بها من عوامل التعظيم، الندرة، العرض، الطلب،... إلخ، صالحة للتطبيق على الاقتصاديات البدائية والريفية التي يدرسها الأنثروبولوجيون حيث ان هناك تشابهات أساسية بين الاقتصاديات البدائية والريفية، وبين الرأسمالية الصناعية التي تجعل من الممكن الوصول إلى نظرية اقتصادية عالمية وعلى ذلك فلا بد ان يكون الأنثروبولوجي على دراية أكبر بمبادئ الاقتصاد التقليدي حتى يصبح قادراً على وضع نفس التساؤلات عن الأداء الاقتصادي، وتطبيق المقاييس الكمية كلما أمكن ذلك.^(١)

وتعتنق المجموعة الصورية Formalists فكرة عمومية تطبيق مفاهيم النظرية الاقتصادية التي يمكن دمجها في الأنثروبولوجيا الاقتصادية واستخدامها في تحليل المادة الإمبريقية المتوفرة عن الاقتصاديات البدائية والريفية، كما يستخدمون الأفكار الأولية لعلم الاقتصاد كوسيلة لتحليل كافة الاقتصاديات. كما ترى الجماعة الصورية كذلك إمكانية تفسير أى تبادل سوسيو اقتصادي (بوتلاش - كولا - مهر العروس) في ضوء مصطلحات السوق، مؤكدين بشدة على فائدة ذلك. وهم يصفون "البوتلاش" كاستثمار يدر عائداً ١٠٠% وان المهر ثمن يدفعه الشخص مقابل الخدمات الجنسية والعائلية وان هذه المبادلات تماثل التبادلات التجارية المعتادة في الاقتصاد الغربي.^(٢)

وقد تبين ان الجماعة الصورية تبني آرائها استناداً إلى الرأى القائل بالتشابه بين الاقتصاديات التقليدية (بدائية - ريفية) والغربية أو بمعنى آخر ان الاختلافات بينهما طفيفة لا تصل لمستوى الاختلاف الجوهرى ويعتبرون المجتمعات البدائية هى البداية الأولى للمجتمعات الغربية ومن ثم فالاختلاف بينهما فى الدرجة لا فى النوع، وعلى ذلك فإنه بتطور المجتمعات التقليدية وتعرضها لعمليات التنمية فإنها سوف تصبح فى مركز المجتمعات الغربية وتمتاز بنفس خصائصها. يشير "دالتون" إلى الاتجاه الصورى أو ما أسماه (المدخل الاقتصادي) بأنه هو ذلك الاتجاه الذى فصل الاقتصاد عن المجتمع وخلق هيكلاً من التحليل النظرى للسوق الصناعية، وقد بنى على افتراضات عديدة منها ندرة الموارد ومن ثم ضرورة السعى للحصول على المنفعة المادية، وأدى ذلك إلى إطلاق تعميمات عن طبيعة الإنسان ووضعه فى المجتمع، منها ان الحاجات المادية للإنسان غير محدودة وإزاء ذلك فان القيام بأخذ التدابير الاقتصادية Economizing هى النتيجة العقلية والمنطقية فى عملية المفاضلة بين البدائل عند استخدام الموارد.^(٣)

ان الافتراضات التى وضعها "هيرسكوفيتس" M. J. Herskovits فى دراسته التى تحمل عنوان

^(١)Dalton G., "Theoretical Issues in Economic Anthropology", p. 183

^(٢)Ibid, p.184,185.

^(٣) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، ص ٣١.

"Before The Machine" تعد محاولة لتطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة في دراسة كافة الثقافات، وهو يفترض ان القيمة تتحدد من خلال الندرة، ومستويات المهارة، واستخدام مفاهيم العرض والطلب، والسعر، ورأس المال، وغيرها من المصطلحات التي تعد بمثابة أدوات للبحث الاقتصادي.^(١)

ويوضح "هيرسكوفيتس" في دراسته السابق الإشارة إليها الاختلافات في التنظيم الاقتصادي بين ما يسميه "Machine and Non Machine Cultures"، وهو يؤكد على نقطة هامة هي ان هذه الاختلافات كمية وليست كيفية، وان النظم الأساسية في الاقتصاد الحديث يمكن ان نلمسها في الثقافات البسيطة في بدايتها أو في مرحلتها الأولى. وقد أوضح "هيرسكوفيتس" الاختلافات بين نمطى المجتمعات من خلال تركيزه على دور الآلة في إحداث التغير حيث يرى ان للآلة تأثير كبير في حياتنا، وان للعوامل الاقتصادية دوراً بالغ التأثير في العناصر الغير اقتصادية في الثقافة، كما ان العلاقة بين التكنولوجيا الآلية والتنظيم النقدي أصبحت أكثر وضوحاً حيث أدى التطور التكنولوجى إلى بروز ظواهر اقتصادية خاصة كالبطالة التي صاحبت التقدم التكنولوجى والناشئة عن الإنتاج المتزايد الناتج عن استخدام الآلة.^(٢)

وقد وجد هذا الاتجاه معارضة حادة من العالم الاقتصادى "كارل بولاني" في نهاية عام ١٩٥٠ حيث يؤكد ان الأنساق الاقتصادية الغربية تختلف تماماً عن الأنساق الاقتصادية لدى الشعوب الأمية وعلى ذلك فمن الضرورى ان نتجنب استخدام نفس المفاهيم في تحليل هذين النوعين من النظم الغربية والبسيطة. وقد لاقى هذا الاتجاه تأييداً من قبل بعض العلماء الذين قاموا بتطويره وأطلق عليهم Substantivists وقد ركزوا على فكرة وهي ان الأنساق الاقتصادية الغربية يحكمها مبدأ السوق الذى أكدوا على عدم وجوده في الثقافات غير المتعلمة أو الأمية.^(٣)

Substantive Approach

ثانياً: الاتجاه الواقعي

لقد ذهب "مالينوفسكى" منذ نحو أربعين عاماً إلى ان النظرية الاقتصادية الصورية لا تشتمل إلا على القليل الذى يمكن ان تقدمه للأنثروبولوجى رغم اهتمامه بالمشكلات الاقتصادية للشعوب غير الصناعية وخلال هذه الفترة ذهب "فرانك نايت" "Knight" - وهو عالم اقتصاد بارز - إلى ان دراسة المجتمعات الصغيرة لا ترتبط سوى ارتباط ضئيل (ان لم تكن ترتبط على الإطلاق) بالاقتصاد. على حين نجد الأنثروبولوجى "هيرسكوفيتس" يعترف بان معظم الأنثروبولوجيين ليسوا على دراية كافية بالنظرية الاقتصادية على النحو الذى يمكنهم من الاستفادة منها بطريقة سليمة. أما "فيرث" فيرى ان المبادئ

^(١)Polanyi, K., "Anthropology and Economic Theory" In; Fried, M. H., (ed.), Readings in Anthropology, Thomas y. Crowell Co., Second Edition, Vol 2, N.Y, 1968, p.215.

^(٢)M.J. Herskovits, "Before The Machine" In; Fried, M. H., (ed.), Readings in Anthropology, Thomas Crowell Co., Vol., 2, N.Y, 1968, p.203, 205, 206.

^(٣)Tylor Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, p.205.

الأساسية لعلم الاقتصاد يمكن ان تنطبق انطباقاً عاماً على المجتمعات البسيطة وان كان يتعين اختبار كثير من افتراضات هذا العلم.^(١)

لقد عارض أحد الاقتصاديين وهو "كارل بولاني" "K. Polanyi" هذا الرأي القائل بإمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة في دراسة كافة أنواع الاقتصاد في عمومها، وقد جذب هذا الرأي اهتمام علماء الأنثروبولوجيا من أمثال "بول بوهانان" Paul Bohannon و"جورج دالتون".

ويرى "بولاني" ان النظرية الاقتصادية الحديثة قد صممت لتحليل الأنساق التي تتحدد القيم فيها من خلال اقتصاد السوق، وفي مقابل ذلك يؤكد ان الثقافات البدائية والمجتمعات الكلاسيكية القديمة لم تعرف نظم التبادل السوقى ولم تعمل طبقاً له، كما يرى ان النظام الاقتصادى يتضمن ثلاثة أنماط رئيسية، ف بجانب اقتصاد السوق هناك الاقتصاد القائم على التبادل التبادلى "Reciprocal Economy"، والاقتصاد القائم على تبادل إعادة التوزيع Redistributive Economy. وقد عبر "كارل بولاني" عن اتجاهه المعارض وملازمات هذا الاتجاه في مقال له بعنوان "الأنثروبولوجيا والنظرية الاقتصادية" Anthropology and Economic Theory وفيه تعرض لمعانى الاقتصاد (صورى- واقعى)، كما تعرض لتصنيف الاقتصاديات الاميريكية فى الماضى والحاضر ثم التجارة والنقود ونظم التبادل السوقى. وهو يرى أنه عند دراسة الاقتصاديات البدائية والإقطاعية أو الاشتراكية نواجه بمشكلة تواجه العلوم الإنسانية وهى إنشاء إطار مرجعى لمعالجة المسائل الاقتصادية، حيث ان العلوم الإنسانية كانت تعاني من القيود التي فرضها الوضع التقليدى لعلم الاقتصاد. وهو يرى ان علم الاقتصاد تشكل في ظل نظام السوق، وأنه من المؤكد ان مصطلحاته كانت واقعية إلى حد ما، لكن الأنثروبولوجى والسوسيولوجى والمؤرخ حينما يدرس كل منهم الاقتصاد في مكان ما فإنهم يجدون نظاماً أخرى مختلفة علاوة على نظام السوق، ومن ثم يركز "بولاني" على ضرورة تطبيق الاتجاه الواقعى في تصنيف الاقتصاديات وفي دراسة التجارة والنقود والنظم الاقتصادية.^(٢)

ولقد اتهم "بولاني" سابقه من أمثال "هيرسكوفيتس" و"ريموندفيرث" بأنهم استخدموا نظريات علم الاقتصاد التقليدى في دراسة المجتمعات البدائية مؤكداً ان اختلاف طبيعة المجتمعين جعلنا في حاجة ماسة لنوع مغاير من النظرية الاقتصادية خاصة بعد ان أصبح معروفاً ان النظريات التقليدية ليست كافية لفهم الاقتصاد الصناعى المعقد.^(٣)

(١) محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، ص ١٦٠.

(٢) Polanyi, K., Ibid., pp.216, 218.

(٣) فاروق مصطفى اسماعيل، إثنوجرافيا الأنسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٧٨.

وعلى ذلك فقد أنهى في مقاله السابق الإشارة إليه بان العلاقة بين الاقتصاد الصوري والاقتصاد البشرى علاقة عرضية، وأنه خارج نطاق نظام السوق يفقد التحليل الاقتصادي صلاحيته للتطبيق كمنهج يرتبط بنمط اقتصاد محدد ألا وهو اقتصاد السوق.^(١)

لقد تبني "دالتون" آراء "بولاني" حيث أكد على التفرقة بين معنى الاقتصاد الواقعي والصوري إلا ان "بولاني" قد تميز عن "دالتون" في أنه قد أوضح طريقة الدراسة الواقعية وكيفية استخدام المدخل الواقعي في دراسة العمليات الاقتصادية، بينما ركز "دالتون" على إظهار عدم ملائمة النظرية الاقتصادية خارج المجتمعات الرأسمالية.^(٢)

ويرى "دالتون" ان مبادئ الاقتصاد التقليدي تناسب القطاعات التجارية للتنظيم الاقتصادي الريفي حيث يكون الاعتماد على الأرض، أجر العمل، البيع في السوق له أهمية خاصة كما تفيد مبادئ الاقتصاد التقليدي في قياس الأداء الاقتصادي (كميات ومكونات الإنتاج) لأى اقتصاد سواء بدائي- ريفي- رأسمالي صناعي، شيوعي صناعي، أما بالنسبة للتنظيم الاقتصادي البدائي والغربي فالاختلافات بينهما هائلة للغاية لذلك تبدو الحاجة ضرورية إلى مجموعة من المفاهيم والأفكار والمصطلحات لتحليل اقتصاديات الكفاف، نظراً لان التنظيم الاجتماعي، والثقافة يؤثران على الأداء والتنظيم الاقتصادي خاصة في الأنساق التي لا تعتمد على السوق، وعلى ذلك يمكن فهم العلاقات الاقتصادية فقط كجزء من العلاقات الاجتماعية، وتتعامل الأنثروبولوجيا الاقتصادية أولاً مع المظاهر الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص. وقد قدم كل من "دالتون"، و"بولاني" و"نيل" و"فوسفيلد" وصفاً للخصائص البارزة للرأسمالية الصناعية والنظرية الاقتصادية، وذلك لتزويدنا بقاعدة من المعلومات يمكن مقابلتها بخصائص الاقتصاديات التي تسمى بدائية، كما أوضحوا كيف ان أنماط التبادل سواء أكان ودياً أو تبادل إعادة توزيع تمثل مبادئ للتكامل. ويرى "دالتون" بالنسبة لموقف "بولاني" من النظرية الاقتصادية ان مفاهيم النظرية الاقتصادية تمدنا بآراء مفيدة إذا ما طبقت على الاقتصاد الغربي لان القواعد التنظيمية للتبادل السوقى واستخدام النقود والتكنولوجيا تقودنا إلى الأنشطة الخاصة بالسلوك الاقتصادي Maximizing، Economizing والتعظيم، أما توظيف هذه المصطلحات لتحليل القطاعات غير السوقية في الاقتصاديات الريفية والبدائية يعد انحرافاً يماثل استخدام مفاهيم المسيحية لتحليل الدين البدائي.^(٣)

يذهب الواقعيون إلى ان الاقتصاد البدائي يختلف في طبيعته عن اقتصاد السوق ويبدو ذلك في النواحي التالية:

^(١)Polanyi, K., Ibid, p.220.

^(٢) عبد الله غام، م.س، ص ٣٣.

^(٣)Dalton, G. "Theoretical issues in Economic Anthropology". P. 184, 185.

- أ. ان الاقتصاد البدائي موجه نحو احتياجات الإعاشة.
- ب. نظام تبادل السلع قائم على نظامي المقايضة وإعادة التوزيع. الأول يتضمن تبادل نوعي للسلع والخدمات أو طبقاً للقيم التقليدية في حالة اختلاف السلع. أما الثاني فهو يتضمن ميكانيزمات خاصة تضمن تحقيق المساواة في نقل السلع من الأفراد والجماعات التي لديها فائض إلى تلك التي لا تمتلك والحيلولة دون تراكم السلع. وعلى النقيض من ذلك نجد أولئك الذين يؤكدون ان الاختلافات بينهما ليست في النوع كما يذهب الواقعيون وإنما هي اختلافات في الدرجة.
- ج. عدم وجود الترشيح بمبادئ السوق وتحقيق أقصى ربح ممكن. وتبدو الأنشطة الاقتصادية في مجتمعات الإعاشة كجزء متغلغل في النسق الاجتماعي، كما تضم هذه الأنشطة نظاماً لتبادل الأخذ طبقاً لمعايير متكافئة، ويخضع لتوجيه كرم الضيافة، كما توجد علاقات تعاونية تحول دون العداوات وتدعم التضامن. وعلى النقيض فان اقتصاد السوق يتضمن المساومة للوصول إلى سعر مناسب تدعمه الرغبة في تحقيق ربح شخصي ومن ثم ينتشر التناقض والقلق والعداوة.^(١)
- يوضح "هارولد شنيدر" العلاقة بين النظرية الوظيفية والمدخل أو الاتجاه الواقعي بقوله: «ان القارئ للوظيفية في الأنثروبولوجيا الأمريكية وللبنائية الوظيفية في الأنثروبولوجيا البريطانية يجد تشابهاً بين الوظيفية والمدخل الواقعي، حيث تتميز كل من الوظيفية والواقعية بالنظرة الثابتة Static والاعتماد الذاتي Self Supporting والنظرة المغلقة Closed Angle، كما ان كلا النظرتين تركزان على كيفية مساندة المجتمعات لذاتها وحفاظها عليها، والتأكيد على ان مختلف عناصر النظام تعمل بغرض المحافظة عليه، وحيث ان أغلبية الأنثروبولوجيين وظيفيون بدرجة أو بأخرى فان المدخل الواقعي الذي قال به "كارل بولاني" مخترع لفظة "المعنى الواقعي" وزعيم الواقعيين وجد قبولاً عاماً عند هؤلاء الأنثروبولوجيين لان ما قاله يساير مواقفهم».^(٢)
- يعد عالم الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكي "روبرت برنت تيلور" من أنصار الاتجاه الواقعي في الأنثروبولوجيا وهو يؤكد - موضحاً موقف المدرسة الأمريكية - اتفاق الأنثروبولوجيون على ان النظم الاقتصادية الرأسمالية الأمريكية والصناعية الأخرى تعد بمثابة نظم سوق وأنها تختلف عن النظم الأخرى في المجتمعات التي لا تعتمد على السوق وهي المجتمعات الأمية. وان الاقتصاد ككل يتعامل من خلال مبدأ السوق، والخاصية الأساسية للثقافة الأمريكية تتمثل في ان النظام الاقتصادي يعتمد على التكنولوجيا الآلية ذات الكفاءة العالية في إدخال التعديلات على المواد الخام ولكنها ذات تكلفة عالية من ثم فهي لا تستخدم إلا إذا كان العائد منها مساوياً لتكلفة الاستخدام. وهنا فالعائد لا يكون مناسباً ما لم يتوفر عدد كافٍ من المستهلكين الراغبين في الحصول على السلعة التي تنتج بواسطة الآلات.^(٣)

(١) محمد الجوهري، م. سابق، ص ص ١٦١، ١٦٢.

(٢) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، ص ١٨.

(٣) Tylor, Robert B., Ibid., p. 239.

التناقض في الدراسات الحديثة لأصحاب الاتجاه الواقعي

لقد أوضح "بول بوهانان" Paul Bohannon و"جورج دالتون" في مقدمة كتابهما عن الأسواق في أفريقيا Markets in Africa - وهما من علماء الأنثروبولوجيا البارزين الذين اتخذوا من كتابات "كارل بولاني" نقطة تحول نظرية هامة - أنهم حين قاموا بتطبيق الأنماط الاقتصادية التي صاغها "بولاني" من خلال دراسته للاقتصاديات القديمة في دراسة لهما في ثمانى مجتمعات معاصرة في أفريقيا وجدوا ان هناك اختلافاً بين الأنماط التي ذكرها "بولاني" وبين ما وجدوه حيث ان الأنشطة الاقتصادية التي درسوها في أفريقيا تنظم بواسطة مبدأ السوق، كما تعتمد على تبادل إعادة التوزيع والتبادل الودى كما تمتاز الاقتصاديات هناك بأنها متعددة المراكز Multi Centric وهى في طريقها لكي تصبح ذات مركز واحد. وعلى ذلك فهناك تغير مستمر في النواحي الاقتصادية بحيث ان الاقتصاديات الإفريقية سوف تصبح مثل الاقتصاديات الغربية، وذلك لاتساع وامتداد الأجزاء أو المناطق التي يحكمها مبدأ السوق. وهذا الاتجاه الذى أوضحه المؤلفان بإيجاز بالنسبة لإفريقيا يعد عملية عالمية ذات تشعبات وتفرعات واسعة.^(١)

ومما سبق ترى الباحثة ان هذا التناقض الواضح في الدراسات الحديثة التي قام بها الواقعيون أو أصحاب النوعية الاقتصادية والذي أوضحه لنا "سكوت كوك" وهو من الصوريين يؤكد آراء الجماعة الصورية وخاصة "هيرسكوفيتس" حينما يذكر ان الاختلافات بين الاقتصاديات البدائية والغربية هى اختلافات في الدرجة وليست في النوع. كما يؤكد ذلك اتجاه العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء نحو تطبيق مبادئ السوق وهذا يؤكد التغير المستمر الذى تتعرض له الاقتصاديات المختلفة والذي يبدو في الاتجاه نحو التخصص كوسيلة للاتجاه نحو الاقتصاد الذى يعتمد على السوق ومبادئه ومفاهيمه المختلفة والتي تتمثل في الترشيح وتعظيم الربح والمبادرة والمخاطرة.

"سكوت كوك" ونقد الاتجاه الواقعي

لقد تعرض الاتجاه الواقعي أو كما يسميه البعض اتجاه النوعية الاقتصادية إلى نقد مريير من جانب "سكوت كوك" الذى أوضح ان أصحاب هذا الاتجاه قد منحوا اقتصاد الإعاشة صورة مثالية رومانسية في حين ربطوا اقتصاد السوق بعيوب ونقائص اجتماعية مختلفة. ولقد ذهب "كوك" إلى أنه لما كان أصحاب النوعية وأصحاب النظرية الاقتصادية الصورية قد تجاهلوا وجهات نظر بعضهم (بدلاً من الدخول في المناقشة والجدل) فان كلاً منهم كان يتحدث عن موضوعات مختلفة، ولقد أوضح ان أصحاب النوعية الاقتصادية قد اضطروا إلى تعديل وجهات نظرهم بسبب وجود مجتمعات فلاحين بسيطة تلعب فيها مبادئ السوق دوراً واضحاً، على ان أصحاب النوعية الاقتصادية قد تناولوا هذه المشكلة بشكل عام وذلك بصياغة فئة وسيطة من مجتمعات الفلاحين تأثرت - بدرجات متفاوتة -

^(١)Cook Scott, Op.Cit., P. 242.

بمؤثرات السوق. إلا ان ذلك لا يحل كل المعضلات وذلك لان الدراسات الجيدة التي تناولت اقتصاديات الإعاشة لم تتعرض إلا لتأثير خارجي ضئيل، وقد أوضحت ان مبادئ السوق تلعب فيها دوراً ملحوظاً. كذلك ذهب "كوك" إلى ان الغالبية العظمى من شعوب العالم التي تعيش خارج نطاق اقتصاديات السوق الصناعية تمثل مجتمعات فلاحين تؤدي وظيفتها طبقاً لمبادئ السوق.^(١)

وقد أوضح "سكوت كوك" نقده ومبررات هذا النقد في دراسة له بعنوان "The Obsolete Anti Market Mentality" وفيها يوضح ان المشكلة التي تواجه الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها أحد المجالات الفرعية الهامة للبحث الأنثروبولوجي هي وجود فجوة واسعة تحول دون الاتصال بين المتخصصين في هذا المجال، وأنه منذ ظهور كتابات "كارل بولاني" وما تبعه من علماء ظهر انقسام واضح بين الدارسين الذين أكدوا ان النظرية الاقتصادية الصورية صالحة لتطبيقها في تحليل الاقتصاديات البدائية والريفية، وبين هؤلاء الذين يعتقدون أنها تصلح فقط بالنسبة للاقتصاديات الصناعية التي تعتمد على السوق وتحكمها الأسعار. وأنه قبل صدور كتاب "بولاني" عن "التجارة والسوق في الإمبراطورية المبكرة" Trade and Markets in Early Empires كانت الأنثروبولوجيا تهتم بالنواحي السلوكية النظرية ولم تهتم بالسلع المادية والنواحي التكنولوجية، وكان الأغلبية من علمائها يعتقدون ان النظرية الاقتصادية الصورية يمكن ان تقدم إسهاماً للأنثروبولوجيا ولكن بعد صدور كتاب "بولاني" الذي يعد من أهم المؤلفات التي تمثل الاتجاه الواقعي انقسم الباحثون إلى فريقين منفصلين (صوريين، وواقعيين)، وإنه على الرغم من قيام عدد من العلماء من أمثال "سيمون روتنبرج"، "إدوارد لكليز"، "نيل سملسر" "روبرت بيرلنج" Simon Rottenberg, E. Leclair, Neil Smelser, Robbins Burling بمحاولات عديدة لإثارة النقاش المهادف مع الواقعيين من خلال عدد من المقالات فقد باءت هذه المحاولات بالفشل حيث إنها لم تحدث أى تحول في الآراء الخاصة بكل فريق ومن ثم تميزت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالانقسام في الحوار بين علمائها حيث ان أنصار الفريقين الرئيسيين مختلفون في الآراء، كما ان كل فريق يعمل في مجال منفصل عن الآخر.^(٢)

ثالثاً: الاتجاه الأنثروبولوجي الاجتماعي

هو اتجاه معتدل بالنسبة للاتجاهين السابقين ويمثله من علماء الأنثروبولوجيا "ريموند فيرث" و"ماننج ناش"، ومن علماء الاجتماع "تالكوت بارسونز" و"نيل سملسر" وقد استخدم "فيرث" النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي في كتاباته العديدة عن صيادي الملايو، والتيكوييا، وقد كتب عن عملية الاختيار وعن الهدية ودورها الاقتصادي ومشكلة القيمة، وظهر ذلك في كتاباته عن النظام الاقتصادي الريفي في معالجته لاقتصاد صيادي الملايو وفيها نجد ان موقف "فيرث" يعكس نظريته البنائية للنظام

(١) محمد الجوهري، م. سابق، ص ١٦٢.

(٢) Cook Scott, Ibid., p.240, 241.

الاجتماعى والنظرة إلى النظام الاقتصادى كشيء تابع للمجتمع. فحين درس الاقتصاد الريفى لصيادى الملايو وجد ان النمط الريفى هو أكثر الأشكال الاقتصادية شيوعاً فى العالم المعاصر، وهو نظام إنتاجى بسيط ذو تكنولوجيا محدودة، يستهلك الإنتاج محلياً كما أنه فى الوقت نفسه مرتبط بنسق معين لتكديس رأس المال والتسويق والتوزيع، وكلها تتم بالأجر، كما يرتبط الاقتصاد الريفى بنمط معين من أنماط البناء الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية هى علاقات شخصية تعتمد على المركز الاجتماعى، كما ان العمل يقدم كخدمة اجتماعية لا اقتصادية ومن ثم تحسب مكافأة العمل فى ضوء الحياة الاجتماعية لا فى ضوء الموقف الاقتصادى وحده، ومن ثم فالأهداف الاقتصادية تترجم فى شكل غايات أو أهداف اجتماعية.^(١)

ويتفق "ماننج ناش" مع "ريموند فيرث" فى موقفه من النظرية الاقتصادية حيث يرى صلاحيتها لتحليل بعض الجوانب فى النشاط الاقتصادى التقليدى استناداً إلى رأى القائل بان السمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادى وكذلك استناداً إلى وجود بعض المجتمعات الريفية التى تتميز بخصائص تشبه خصائص المجتمع الغربى مثل الاعتماد على الأسواق والنقود وتراكم رأس المال، وان كان ذلك يتم فى حدود السياق الاجتماعى والبناء الاجتماعى الكلى للمجتمع وفى ذلك نجد أنه يذكر أنه بين سكان مجتمع "تپوزتلان" Tepoztlan بالمكسيك نجد العديد من الأشخاص يتكسبون قوتهم عن طريق تقديم الخدمات للآخرين مقابل عائد نقدي. أى يبيعون عملهم مقابل أجر. وان استخدام رأس المال المتراكم يرتبط بالتنظيم أو البناء الكلى للوحدة الإنتاجية، وليس فقط بالبعد الاقتصادى. كما أنه يؤكد على الدور الذى يقوم به الغرباء فى التأثير على النشاط الاقتصادى وتوجيهه، فهم يأتون إلى المجتمعات تاركين مجتمعاتهم الأصلية من أجل العمل، فهم يقرضون الأموال ويحلبون السلع وهم بذلك يربطون المجتمعات التى يقيمون فيها بشبكة واسعة للتبادل وان كانوا لا يرتبطون بأهل المجتمع من الناحية الثقافية والأخلاقية مثل الصينيين فى جنوب شرق آسيا، واليهود فى وسط أوروبا وهنا فالسمات السوسيوثقافية تؤثر على النشاط الاقتصادى وتوجهه.^(٢)

ويؤكد "ويليام هافيلاند" هذه الآراء حيث يرى إنه فى أى نسق اقتصادى لا يمكن فهم أو تفسير العمليات الاقتصادية دون معرفة العوامل الثقافية التى يتم فى ضوءها تحديد المطالب أو الحاجات، ولا بد من فهم العادات أو الأعراف التى قد تفرض طريقة إشباع الحاجات والوقت الذى يتم فيه. ويؤكد هافيلاند على حقيقة هامة وهى ان المجال الاقتصادى للسلوك لا ينفصل عن المجال الاجتماعى، وكذلك الدين والنواحي السياسية، ولكل مجتمع الحرية فى اتباع المنطق الاقتصادى الخاص به، وكما ان

^(١) عبد الله غانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار فى المجتمع المحلى، ص ٢٢، ٢٣.

^(٢) Nash Manning, "Economic Anthropology," op. cit., p.367.

السلوك الاقتصادي والنظم الاقتصادية يمكن تحليلها في ضوء مصطلحات اقتصادية صرفة، ولكي يتم ذلك لابد ان نتجاهل اعتبارات غير اقتصادية.^(١)

وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثة ان "ماننج ناش" و"فيرث" قد قبلا استخدام النظرية الاقتصادية في المجال المادى، ونظروا للاقتصاد على أنه أحد أنماط السلوك لا طريقة للنظر إلى كل سلوك، كما ان الاقتصاد يختلف عن السلوك الاجتماعى لكنه مرتبط به ومحكوم بقواعده، هذا على عكس نظرية الصوريين الذين نظروا للاقتصاد والنظرية الاقتصادية كطريقة للنظر إلى كل سلوك والحكم عليه في ضوء قواعد وفروض النظرية الاقتصادية وأنه مع وجود فريق يقبل النظرية الاقتصادية كلياً أو جزئياً هناك في المقابل فريق يرفضها رفضاً تاماً وهؤلاء الواقعيون وعلى رأسهم الأنثروبولوجيا "مالينوفسكى" والاقتصادى "كارل بولاني".

كما تؤكد الباحثة ان هناك اتفاقاً واختلافاً بين أصحاب الاتجاهات النظرية في النقاط التالية:
أولاً: أوجه الاتفاق:

- ١- يتفق أصحاب الاتجاهات النظرية المختلفة في نقطة أساسية هي اهتمامهم بدراسة الظاهرة أو النشاط أو النظام الاقتصادى في المجتمعات التقليدية والمتقدمة.
- ٢- تعد الرغبة في الوصول إلى نظرية عامة تصلح لدراسة كافة أنواع النظم الاقتصادية مطلباً أساسياً لأنصار ومؤيدى كل اتجاه.
- ٣- يتفق هؤلاء الباحثون في القول بارتباط النظرية الاقتصادية بالاقتصاد الغربى ونشئها في ظل الأوضاع والخصائص المرتبطة بالنمط الاقتصادى الرأسمالى الغربى.
- ٤- يعد اختلاف المجتمعات والاقتصاديات من البديهيات بالنسبة لكل فريق حيث يقسمون المجتمعات أو الاقتصاديات إلى اقتصاديات تقليدية (بدائية- ريفية- قبلية) واقتصاديات غربية حديثة (صناعية متقدمة كبرى).

وقد أكدت الدراسة في موضوع الخصخصة ان ذلك الاختلاف بين المجتمعات مازال قائماً، وقد انعكس اختلاف طبيعة المجتمعات النامية والمتقدمة في مجال الخصخصة فالرغم من ان التوجه نحو الخصخصة يعتبر توجهاً عالمياً ترعاه المؤسسات المالية الدولية إلا ان الدول فيما بينها قد اختلفت في عدة نواحى فقد اختلفت في معنى ومفهوم مصطلح الخصخصة Privatization، كما اختلفت المسميات كما سيتضح في الفصل الثانى من الرسالة. وفي ضوء ذلك اختلفت الدوافع والأهداف وبالتالي الأساليب والطرق المطبقة والنتائج والآثار المترتبة على ذلك، كما اختلفت الدول في نظرتها لدور الدولة في الاقتصاد، ومدى الإسراع أو الإبطاء من معدل سير البرنامج القومى للخصخصة بكل دولة، ونسوق مثلاً على ذلك بأهداف الخصخصة فالدول النامية استهدفت من الخصخصة تحرير اقتصادياتها والاتجاه نحو اقتصاد السوق وتطبيق آلياته، أما

^(١)Haviland W.A., Anthropology, Harcourt Brace College Publishers, 8th Edition, U.S.A, 1997, P.465.

الدول المتقدمة الصناعية الكبرى فلم تستهدف تحرير اقتصادياتها أو التوجه نحو اقتصاد السوق؛ لأن هذه الأشياء متحققة بالفعل فيها وإنما استهدفت من الخصخصة استيعاب رؤوس الأموال الهائلة بها، وتقوية اقتصادياتها وزيادة فاعليتها بالإضافة إلى تقليص دور الدولة في إدارة الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية.

ونتين من ذلك أنه مهما تطورت المجتمعات فلا بد من وجود فجوة فيما بينها فلا يوجد مجتمعات متماثلة تمام التماثل بسبب اختلاف الظروف والأوضاع ومستوى الثراء والفقر والقوة الاقتصادية ومستوى التكنولوجيا بل واختلاف القيم والثقافات والأيدولوجيات وقد أكد "هيرسكوفيتس"^(١) على وجود هذا الاختلاف بين المجتمعات في مجال استخدام الأساليب التكنولوجية، وتهتم الأنثروبولوجيا دائماً بمفهوم التكنولوجيا حتى حينما كانت تدرس المجتمع البدائي كانت تهتم بالتكنولوجيا البدائية والتي تتمثل في بعض الأدوات والآلات البسيطة أما في ظل الخصخصة والانفتاح على العالم، ومن خلال الشبكات الدولية للمعلومات والتطور في مجال الاتصالات حدثت ثورات تكنولوجية ليس فقط في مجال الإنتاج الصناعي بل وأيضاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأصبح الاهتمام الآن موجهاً ليس فقط نحو التكنولوجيا وإنما التكنولوجيا عالية المستوى وقد تبين من الدراسة الميدانية توجه المؤسسات سواء قطاع الأعمال أو القطاع الخاص إلى استخدام وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية التي تساعد في اتباع أسس الممارسات الصناعية الجيدة طبقاً للمقاييس العالمية للجودة. وكان من الواضح في هذا المجال أن معدل السرعة في التغيير والتواءم مع متطلبات تكنولوجيا العصر كان متواجداً بصورة واضحة في القطاع الخاص والذي تمثل في شركة العامرية للأدوية بالمقارنة بشركة الإسكندرية للأدوية. مع التأكيد على ملاحظة هامة وهي أن القطاع الخاص يحرص دائماً على اقتناء التكنولوجيا بحيث تعتمد صناعته على الآلة بصورة تفوق اعتمادها على العنصر البشري على عكس شركات قطاع الأعمال والتي تمثلها شركة الإسكندرية فإنها نظراً لمراعاة البعد الاجتماعي في الخصخصة والذي يرى بأن زيادة الاعتماد على الآلة تؤثر على دور العنصر البشري في الصناعة فمن ثم كانوا يعتمدون على خطوط إنتاج نصف آلية حتى يعتمدوا على العنصر البشري في النصف الآخر من العملية الصناعية هذا في محاولة للحد من المشكلات المصاحبة للآلية والتقدم التكنولوجي والتي منها مشكلة البطالة وهي من أعقد المشكلات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي الصناعي.

ويتفق أنصار هذه الاتجاهات في الرغبة بأن يكون للمعرفة الخاصة بعلم الاقتصاد والأنساق الاقتصادية الغربية دور في تطوير النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

^(١) Herskovits, M.J., op.cit.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

- ١- رغم اتفاق العلماء والاتجاهات في اختلاف المجتمعات إلا أنهم قد اختلفوا في تحديد درجة هذا الاختلاف، فالجماعة السورية رأت أنه اختلاف طفيف في الدرجة وليس في النوع، بينما يراه الواقعيون اختلافًا جوهريًا بسبب اختلاف المجتمعات ليس فقط في الظروف والأوضاع ومستوى الثراء والفقر والقوة الاقتصادية، والمستوى التكنولوجي بل اختلاف في القيم والثقافات والتوجهات الأيديولوجية بالإضافة إلى اختلاف السلالة والعرق.
- ٢- يركز السوريون على إظهار أوجه التشابه بين الاقتصاديات التقليدية والغربية بينما يركز الواقعيون على إظهار أوجه الاختلاف.
- ٣- بينما يرى السوريون أن هناك مبادئ تحكم كافة الاقتصاديات أو النظم الاقتصادية واستخدامهم لمبادئ الاقتصاد في تحليل كافة الاقتصاديات فقد رأى الواقعيون أن لكل مجتمع ظروفه وأوضاعه وأن النظرية الاقتصادية لا تصلح إلا لدراسة الاقتصاديات الغربية لأن تلك النظرية قد نشأت في ظل ظروف تلك الدول أما المجتمعات البدائية فهي مختلفة عنها ومن ثم تتطلب نظرية أخرى في ضوء ظروفها.
- ٤- بينما نجد السوريون يفسرون الظواهر الاجتماعية تفسيرًا اقتصاديًا صرفًا، ويفصلون الاقتصاد عن المجتمع، نجد الواقعيون يفسرون الظواهر الاقتصادية تفسيرًا اجتماعيًا في ضوء الواقع المدروس. ويبدو ذلك كما سبق أن أوضحنا في تفسير السوريين لنظام المهر مثلاً واعتباره ثمنًا يدفع مقابل الخدمات الجنسية بينما اعتبره الواقعيون نظامًا اجتماعيًا يعكس المستوى أو الوضع الاجتماعي للأطراف المرتبطة بالزواج.
- ٥- وعلى هذا الأساس يختلف الفريقان (السوري والواقعي) في موقفهم من النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيتها لتفسير وتحليل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات البدائية. أن مسألة إنشاء نظرية واحدة تصلح لدراسة وتحليل وتفسير كافة النظم الاقتصادية تُعد مطلبًا صعب المنال فالفروض والنظريات والمبادئ غير ثابتة بل تتغير باستمرار لأن المجتمعات ذاتها التي وضعت تلك المبادئ والنظريات في ضوءها تتغير باستمرار فنحن لا نعيش في عصر الثوابت بل في عصر المتغيرات السريعة المتلاحقة. فالمقايضة كنظام للتبادل كانت نظامًا ثابتًا في وقت من الأوقات وعندما ظهرت النقود كوسيط للتبادل اختفت المقايضة وأصبحت من مخلفات الماضي، كما أن النقود في البداية كانت عبارة عن عملات معدنية من الذهب أو الفضة أو البرونز ثم اختفت العملات الذهبية والفضية وحلت محلها العملات الورقية والمعدنية غير الثمينة أما الآن فقد تغير مفهوم النقود وظهرت أنواع أخرى تمثلت في العملات البلاستيكية التي تتمثل في بطاقات الائتمان Credit Cards وأصبح الشخص لا يحمل نقودًا ورقية أو معدنية بل يحمل بطاقة من مادة البلاستيك تساوي ملايين الجنيهات. والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطاقات لا يعتبر منتشرًا بين الغالبية العظمى من الناس بل يقتصر على فئات ومستويات اقتصادية معينة وبالمثل نجد نظام السوق، فالأسواق كمكان لالتقاء قوى العرض والطلب قد تغيرت

طبيعتها فكانت تضم بائعين ومشتريين و سلع مادية كما كانت الأسواق مكانًا لحل الخلافات وعقد الصفقات والريجات، أما الآن فالأسواق ذات طبيعة مختلفة، فبالرغم من وجود البائعين والمشتريين إلا أن أنواع السلع قد تغيرت طبيعتها فأصبح يتم تداول مجموعة من الأوراق والأسهم والسندات التي تتضمن ملكيات لأصول بعض الشركات والمؤسسات وهي أشياء لا يمكن أن نلمسها ومن ثم اختلف مفهوم السوق والنقود ومفاهيم التبادل والاستثمار والادخار وقد زادت هذه العمليات بصورة أكبر في ظل سياسات الخصخصة في الوقت الراهن.

لقد أثارت النظرية الاقتصادية في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية العديد من نقاط الاختلاف، ولم يكن هذا الخلاف فقط حول قبولها أو رفضها أو الوقوف منها موقفًا معتدلًا، بل امتد إلى طرق البحث الاقتصادي المرتبطة بتلك النظرية والتي انقسمت إلى طريقتين؛ استقرائية وتم ربطها بالاتجاه الواقعي، واستنباطية وتم ربطها بالاتجاه الصوري كما أن أسلوب التحليل سواء أكان رياضيًا أم لفظيًا فقد ثار حوله الخلاف، حيث تم ربط كل أسلوب باتجاه معين، فالأسلوب الرياضي يرتبط بالاتجاه الصوري، أما الأسلوب اللفظي فيرتبط بالاتجاه الواقعي. في حين كان هناك فريق وسط يمثل "هارولد شنيدر"^(١) وجد ضرورة التلازم بين طرق البحث وأساليب التحليل وأنه لا يمكن استخدام أحدها دون الأخرى.

وتتفق الباحثة مع رأي "شنيدر" في ضرورة الربط بين طرق البحث وأساليب التحليل، فطبيعة موضوع الدراسة هي التي تفرض طرق البحث وأساليب التحليل وقد تحتاج إحدى الدراسات إلى طريقة واحدة بينما تتطلب دراسات أخرى أكثر من طريقة، بينما تختلف الباحثة مع الرأي القائل بأن الموقف من النظرية الاقتصادية يرتبط بمدى الإحاطة بهذه النظرية فقط وإنما يرجع لأسباب أخرى منها:

أ. التوجه النظري للباحث والبيئة العلمية التي شكلت تلك التوجهات.

ب. درجة الشمولية والعمق التي يرغب الباحث في الوصول إليها عند بحث ظاهرة ما وفي ضوء ذلك يتحدد الموقف من النظرية الاقتصادية ومن ثم يتشكل منهج الباحث وأساليبه التحليلية ومستوى التكامل في دراسته. وبالنسبة لموقف الباحثة من النظرية والاتجاهات النظرية المختلفة فإنه في ضوء التعريف الإجرائي للخصخصة الوارد في الفصل الثاني وهو

«أن الخصخصة هي مجموعة من السياسات أو الخيارات الاقتصادية المقصودة التي تضعها السلطات التنفيذية (الدولة) بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتغيير أو إصلاح الهيكل الاقتصادي الفني والإداري والمهني للقطاع العام الذي عانى من عدة اختلالات في النواحي الفنية والإدارية والتمويلية في ظل البيروقراطية الحكومية والتخطيط المركزي، وذلك عن طريق التوجه نحو آليات السوق التي تقوم

^(١)Le Clair, E. D. and Schneider, H. K. (ed.) Economic Anthropology: Readings in Theory and Analysis, Holt, Reinehart and Winston, INC, U.S.A, 1968.

على التحرر الاقتصادي والمبادرة والمخاطرة والمنافسة والحوافز والكفاءة والتعظيم والترشيد وتشجيع القطاع الخاص والملكية الخاصة وإعطاء القطاع الخاص (سواء أكان أفراداً أو مؤسسات) دوراً أكبر في إدارة عمليات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستفادة القصوى من موارده المالية والفنية والإدارية مع الاحتفاظ بدور مناسب للدولة كمراقب ومشرف ومشجع وحكم وقائم بالأنشطة الاستراتيجية تمسكاً مع التوجه العالمى نحو اقتصاد السوق، ومع مقتضيات العولمة الاقتصادية، وهى عملية دينامية متواصلة لها خصوصيتها وتفردها من دولة لأخرى وان كانت بصفة عامة تتضمن تحقيق أهدافها بواسطة تغيير فى شكل الملكية أو الإدارة أو كليهما معاً مستهدفة فى كل التجارب توسيع قاعدة الملكية الخاصة لتحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وقيمة». يتضح للباحثة ان الاتجاهات النظرية السابقة سوف تخدم الدراسة خاصة الاتجاه الاجتماعى الذى يقبل النظرية الاقتصادية قبولاً جزئياً حيث ان مقتضيات التوجه نحو اقتصاد السوق وما ارتبط بها من مفاهيم المنافسة والمخاطرة والمبادرة و... إلخ قد تصلح لتحليلها مبادئ النظرية الاقتصادية. أما مقتضيات التخصص والبعث الاجتماعى فإنها لا تقبل من النظرية الاقتصادية بعض المبادئ التى قد تضر بمصالح المجتمع. ومن ثم فان الواقع المدروس هو الذى يحدد ما يمكن ان يخضع لمبادئ النظرية الاقتصادية. وما لا يمكن ان يخضع لها.

النسق الاقتصادي فى الدراسات المبكرة

مقدمة فى أنواع النظم الاقتصادية:

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنظمة رئيسية وهى:

- ١- نظام اقتصاد السوق الحر. Free Market Economy
- ٢- نظام الاقتصاد الأمر أو التخطيط المركزى Command Economy (Central Planning)
- ٣- نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy

أولاً: نظام "اقتصاد السوق الحر":

فهو ذلك النظام القائم على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية فى تنظيم الحياة الاقتصادية وهى تلك الفلسفة التى تسمح بوظائف الدولة الثلاثة وهى إقامة قاعدة البنية التحتية، وتوفير الأمن الداخلى، والدفاع الخارجى عن الوطن ولهذه الفلسفة الليبرالية مصادر تمثل مبادئ عامة لها وهى القوانين الطبيعية، و الرشادة الاقتصادية، والحرية الاقتصادية، الفردية النفعية.

ثانياً: الاقتصاد الأمر "المخطط مركزياً":

يستند على عدة أسس هى:

- الفلسفة الاقتصادية الجماعية أو الاشتراكية.
- اختفاء المنافسة وظهور احتكار الدولة.

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا مقابل الملكية الخاصة في اقتصاد السوق الحر.
 - الاستناد إلى جهاز التخطيط في تخصيص الموارد بدلا من جهاز الثمن في الاقتصاد الحر.
 - رفض مبدأ الحرية الاقتصادية والتأكيد على ضرورة تدخل الدولة في كافة الشؤون.
 - سيادة العلاقات التنظيمية بدلا من التعاقدية بين العمل والعمل في ظل اقتصاد السوق.
 - اضطلاع الدولة باتخاذ القرارات في كل عمليات تخصيص الموارد.
 - رفض فكرة الانسجام بين المصلحة العامة والخاصة وترى أنهما متعارضتان.^(١)
- ومما سبق فإن هذين النظامين متعارضان أشد التعارض حيث يرتكزان على فلسفتين مختلفتين تمام الاختلاف هما الفلسفة الليبرالية والاشتراكية.

ثالثا: الاقتصاد المختلط:

هو عبارة عن محاولة توفيقية بين الفلسفة الليبرالية التي تتخذ من الفرد والنشاط الخاص محورا ارتكازيا لها وبين الفلسفة الاقتصادية المركزية التي تركز على الدولة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على كافة الشؤون الاقتصادية. فالدولة طبقا لهذا المفهوم تخرج عن نشاطها التقليدي الذي رسمته لها وظائف الدولة الحارسة في المدرسة الكلاسيكية، وتشارك القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن المجتمع يجمع بين الملكيتين العامة والخاصة لوسائل الإنتاج.

وفي ضوء هذا التعريف فالاقتصاد القومي يتكون من:

- أ. قطاع الخدمات العامة وهو الذي يعتمد على وظائف الدولة الحارسة التي اختارتها المدرسة الكلاسيكية وهي خدمات البنية الأساسية والأمن الداخلي والخارجي.
- ب. قطاع النشاط العام ويتكون من أنشطة الدولة التي تخضع لسيطرتها.
- ج. قطاع النشاط الخاص الذي يدار بمعرفة الأفراد ويوجهه آليات السوق ويسعى لتحقيق أقصى ربح.^(٢)

ومما سبق فالاقتصاد المختلط هو اقتصاد يحاول ان يؤلف بين إمكانيات الأفراد والدولة في تسيير عملية التنمية وإدارة النشاط الاقتصادي كما يحاول ان يجمع بين مزايا الأسلوبين الأول والثاني.

Modern Market Economy

نظام اقتصاد السوق الحديث

بجانب النظم الاقتصادية الثلاثة السابقة التي عرفها الاقتصاد العالمي، شهدت حقبة الثمانينيات مولد نظام اقتصادي جديد عرف اصطلاحا باسم نظام اقتصاد السوق الحديث وهو عبارة عن رؤية اقتصادية جديدة للمؤسسات المالية الدولية لتخليص الدول الآخذة في النمو من براثن الفقر ومعالجة الآثار السلبية التي عانتها من جراء تطبيق النظم الاقتصادية الفاشلة لدول أوروبا الشرقية والاتحاد

^(١) سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في التخصص، دار العلم للنشر، ط ١، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٢ : ٣٠.

^(٢) م س، ص ص ٣٢، ٣٣.

السوفيتي، وهو بمثابة رoshة لوضع الدول النامية على طريق الإصلاح الاقتصادي والهيكل الذي تجريه على مؤسساتها القومية خلال القرن العشرين. ويقوم هذا النظام على عدة أسس هي:

- الأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق والاتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص.
- توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تطبيق برنامج للخصخصة.
- الاعتماد على أدوات السياسات الاقتصادية الكلية Macro Economic Policies في إحداث التحول الاقتصادي المطلوب.

- تحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة.^(١)

ومن خلال العرض السابق لمختلف النظم الاقتصادية في العالم نود الإشارة إلى أن هذه النظم نبعت من المجتمع لعلاج مشكلة ما ولتنظيم الأنشطة أو الحياة الاقتصادية عمومًا ومع سيطرة نظام ما لفترة زمنية محددة فإنه يكون خلالها نظامًا فعالاً، أما إذا بدت علامات أو نقاط ضعف هذا النظام سرعان ما يبدل المجتمع نظامه وفقاً لمتطلباته وأوضاعه المتغيرة. ومن خلال التعرف على مقومات كل نظام على حدة يمكن أن نستنتج أن نظام اقتصاد السوق الحديث هو نظام جديد يجمع بين طيابه مقومات النظم الثلاثة الأولى ويبدو ذلك في أن نظام اقتصاد السوق الحديث يعتمد على نظام اقتصاد السوق، ويقر بضرورة الاتجاه نحو الخصخصة، هذا من ناحية، كما أنه يعترف بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة وجود هذا الدور وأن تغيرت طبيعته، كما أنه يُقر بأهمية توسيع قاعدة الملكية الخاصة والاتجاه نحو غلبة أو سيطرة القطاع الخاص. فهو إذن بمثابة عملية إعادة صياغة للنظم الاقتصادية السابقة وتعديل بعض أسسها دون إلغائها وضع أسس جديدة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناشئة بفعل التغيرات التكنولوجية الحادثة في العالم كله. وهو في النهاية نظام اجتماعي بالإضافة إلى كونه نظاماً اقتصادياً فقد ظهر كعملية تغيير اقتصادي مقصودة بسبب الظروف والأوضاع التي عاشتها بعض الاقتصاديات القومية حيث عانت من بعض الاختلالات، فجاء هذا النظام الجديد بمثابة عملية مواءمة بين ظروف الاقتصاديات العالمية من ناحية، وما يمر به العالم ككل من ناحية أخرى من عمليات تحرير اقتصادي والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود بين الدول فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي مما يتطلب تعديل النظم الاقتصادية القائمة بما يتلاءم مع الظروف المحلية والعالمية.

لم يحظ النسق الاقتصادي في الدراسات الأنثروبولوجية المبكرة بنفس القدر من الاهتمام الذي أعطى لغيره من الأنساق الاجتماعية الأخرى، وذلك لعدة مبررات قد يكون من بينها ما يتميز به النسق الاقتصادي - من وجهة نظر هؤلاء العلماء المبكرين - من طبيعة جافة حيث إنه لا يتضمن عناصر التشويق، والإثارة والغربة بالمقارنة بالأنساق الاجتماعية الأخرى كالدين والسحر والقرابة. وفي هذا السياق يجدر بنا الإشارة أولاً إلى مفهوم "النسق" System، ومفهوم النسق في اللغات الأوروبية مصدره

^(١) م س، ص ٣٣، ٣٧.

كلمتان "Stena" و "Syn" ويعنى وضع أشياء بعضها مع بعض في شكل منظم ومنسق أو بمعنى آخر. مجموعة الوحدات المرتبة ترتيباً محدداً، والمتصل بعضها ببعض، اتصالاً به تنسيق لكي تؤدي إلى غرض معين أو لكي تقوم بوظيفة خاصة. ولقد عرف "ولمان" النسق بأنه «مجموعة من العناصر لها نظام معين، وتدخل في علاقات بعضها مع بعض لكي تؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد» بينما عرفه "وارن" بأنه مجموعة من الأشياء أو الوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل.^(١)

وفي قاموس علم الاجتماع يعرف النسق بأنه تنظيم ينطوي على أجزاء مترابطة تتميز بالاعتماد المتبادل، وتشكل وحدة واحدة. على أن النسق يعتبر نموذجاً تصورياً يستخدم لتسهيل فحص الظواهر المعقدة وتحليلها، وعلى الرغم من أنه يمثل تجريداً من نسق أكبر منه إلا أنه يعالج كما لو لم يكن جزءاً من كل.^(٢)

مفهوم النسق في الكتابات القديمة:

لا شك أن فكرة النسق فكرة قديمة تظهر في الكتابات الاجتماعية النظرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن اللفظ نفسه لم يستخدم بكثرة وبطريقة منهجية تدل على التعمق في فهم المجتمع إلا منذ أوائل القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي طرأت على اهتمامات علماء الاجتماع بعامة والأنثروبولوجيا بخاصة في دراستهم للمجتمع، وكذلك اختلاف الطرائق والأساليب التي يتبعونها في دراسة وتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية وتفسيرها. فقد كان علماء القرن التاسع عشر يميلون إلى الحديث عن المجتمع البشري بأسره وعن الثقافة في عمومها ومن ثم كانت كتاباتهم تزخر بالأحكام العامة التي كانت تستقى من المعلومات الواردة بكتب الرحلات والتي كثيراً ما تفتقر للدقة العلمية بالإضافة إلى أنها كانت تنتزع من بقية الهيكل الاجتماعي أو الثقافي العام الذي تنتمي إليه. وفي أوائل القرن العشرين تزايد الاهتمام بدراسة مجتمعات وثقافات محددة وفهمها في ذاتها كخطوة أساسية لفهم المجتمع البشري ككل، وعكف العلماء بالتالي على تحليل مكونات الأبنية الاجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية لمعرفة النظم التي تتألف منها الأبنية والعلاقات المعقدة التي تقوم بين هذه النظم وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بفكرة "النسق" كفكرة مكملية ومرتبطة أشد الارتباط بمفهوم البناء الاجتماعي على أساس أن المجتمع نفسه يؤلف نسقاً طبيعياً مكوناً من أجزاء متفاعلة ومتساندة ذلك التساند الوظيفي الذي يميز الكل المتكامل المتماسك.^(٣)

^(١) فاطمة محمد على، القيادة النسائية في عالم متغير، سلسلة البحوث والدراسات الاجتماعية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، ب.ت، ص ١٤، ١٥.

^(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت، ص ٤٨.

^(٣) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، ج ٢ (الأنساق) دار الكاتب العربي، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ٣، ٢.

وفي النظريات المعاصرة يستخدم مفهوم النسق للإشارة إلى السلوك البشري في المجتمع، فالظواهر الاجتماعية رغم ارتباطها ببعض الظواهر العقلية إلا أنها مرتبطة ببعضها بشكل بالغ التعقيد، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع مصطلح علم الاجتماع النظري أو النسقي "Systematic Sociology" استخداما خاصا ينظر إلى النسق على أنه يمثل المفهوم الأساسي في مرحلة نمو النظرية الاجتماعية ومصطلح النسق الذي يدل على كل مركب تترايط فيه الأجزاء وتتكامل حول نواة مركزية ليس جديدا على علم الاجتماع، فقد استخدمه "سبنسر" و"باريتو" غير أن "باريتو" كان ينظر إلى النسق الاجتماعي على أنه نسق سيكولوجي يرد الظواهر الاجتماعية إلى عمليات عقلية، مما عرضه لنقد مرير من جانب "دوركيم". ويشير مصطلح النسق عند "فون فيزه" Von Weise إلى تناول الظواهر الاجتماعية بهدف الوصول إلى بعض الفروض التي تكون بدورها نسق معين مع ملاحظة أن النسق ليس هو الحقائق ذاتها وإنما انعكاس هذه الحقائق في عقول العلماء وهذا ما يميزها عن دراسة أصل الظواهر وتطورها. ^(١)

وترتبط فكرة النسق System بمفاهيم البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية لدرجة أنه كثيرا ما يكون من الصعب على القارئ المبتدئ في ميادين الأبحاث البنائية الوظيفية سواء في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أن يدرك الفوارق الدقيقة التي تقوم بينها وخاصة الفوارق التي تميز "النسق" عن "النظام". ويرجع ذلك إلى أن كل هذه المصطلحات تدور حول فكرة واحدة وهي تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى وحدات صغيرة تتفاعل وتتساند وظيفيا بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه. ^(٢)

والنسق الاجتماعي هو تصور على درجة عالية من التجريد، ويشير إلى تنميط الوحدات البنائية على نحو يجعل كل تغير في وحدة من الوحدات أو أكثر أمرا يصاحب بتغيرات توافقية في الوحدات الأخرى. وتقدم النظرية الماركسية نموذجا توضيحيا لفكرة النسق الاجتماعي حيث تقرر أن التغيرات التي تطرأ على البناء الاقتصادي (مثل ظهور النظام الرأسمالي للإنتاج) تصاحب دائما بتوافقات في البناء السياسي حتى تستطيع الهيئات السياسية تدعيم العلاقات الطبقية التي تنبثق عن الترتيبات الاقتصادية. وبوجه عام يمكن القول أن فكرة النسق عبارة عن تصور أو أداة تصورية تحليلية تمكننا من الحديث عن العلاقات بين الوحدات البنائية. ^(٣)

^(١) عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، ص ٤٨١.

^(٢) أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص ١.

^(٣) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠٥، ١٠٦.

وبقول آخر، ان استخدام مصطلح النسق الاجتماعى فى وصف الطبيعة النظامية والمستمرة -ذاتيا- للعلاقات الاجتماعية. يمكننا من فهم النسق الاجتماعى باعتباره مجموعة من العلاقات المنظمة القائمة سواء داخل المجتمعات المحلية أو الجماعات البشرية أو بين بعضها البعض والتي تميل إلى الحفاظ على استمرارها عبر الزمن. وفكرة النسق ليست فكرة استاتيكية مثل فكرة البناء الاجتماعى بل إنها تتضمن إمكانية التكيف والتجدد استجابة للتغيرات الداخلية أو الخارجية. وقد استخدم الأنثروبولوجيون مصطلح النسق السوسيوثقافى تجنباً للحتمية السوسولوجية أو الثقافية وينطوى هذا على عدم إمكانية الفصل بين الجانبين (الاجتماعى والثقافى) للتنظيم البشرى.^(١)

يشير مفهوم النسق عند "بارسونز" إلى تلك الشبكة من الاعتمادات المتبادلة بين الأجزاء والعناصر والعمليات والتي تمتاز علاقاتهم بالاطراد والاتساق. كما يشير إلى الاعتماد المتبادل بين هذه الشبكة من العلاقات وبين البيئة المحيطة.^(٢)

ويعد "تولكوت بارسونز" أول من استخدم مفهوم النسق فى الدراسات الاجتماعية استخداماً واسعاً وأراد به الإشارة إلى ان الظواهر الاجتماعية تكون وحدات ترتبط أجزاؤها معاً.^(٣) ولقد حدد "تالكوت بارسونز" وظائف النسق الاجتماعية فى أربع وظائف أساسية هى:^(٤)

أ. الوصول إلى الهدف.

ب. التكيف.

ج. التكامل.

د. دعم النمط وحسم التوتر.

وعن الوظيفة الأولى وهى الوصول إلى الهدف نجد انه بداخل أى نسق هناك أهداف يسعى الأشخاص لتحقيقها، وهؤلاء الأشخاص (الفاعلين) يشغلون مراكز اجتماعية مختلفة كما يؤدون أدواراً مختلفة، وهناك أهداف جمعية يجب السعى والعمل على تحقيقها وذلك عن طريق تنظيم المراكز، وتحديد الأدوار داخل كل جماعة وكذلك توضيح الوسائل والغايات ومن ثم يتجه النسق نحو تحقيق أهدافه التى حددها لنفسه أو حددها له نسق اجتماعى أعم كالمجتمع. أما الوظيفة الثانية وهى التكيف فيقصد بها ان كل نسق فرعى داخل نسق أكبر عليه ان يسيطر على ظروف البيئة الاجتماعية والمادية ويخضعها لمشيئته حتى يمكنه تحقيق أهدافه، كما يجب ان تتكامل وظيفة النسق الاجتماعى الفرعى مع وظيفة النسق الاجتماعى الأكبر بحيث لا يحدث تعارض بين وظائف وأهداف الأنساق الأخرى. أما عن التكامل وهو الوظيفة

^(١) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٧٩.

^(٢) Parsons Talcott, "Social Systems", In; David, L. S., (ed.) International Encyclopedia of The Social Sciencer Vol., 15, The Macmillan Company, &The Free Press, N.Y, 1972, p.485.

^(٣) فاطمة محمد على عثمان، المرجع السابق، ص ١٤.

^(٤) محمد عبد المعبود مرسى، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعى، مكتبة العليقى الحديثة، القصيم، ط ١، د.ت، ص ٩: ١١.

الثالثة فيقصد به العلاقات التي تتم داخل النسق الاجتماعي بالذات ولا يمكن للنسق ان يتكامل إلا إذا كان هناك تبادل وظيفي بين ثلاثة عناصر هي:

أ- المراكز والأدوار وهي وسائل ثابتة ومستقرة.

ب- الأهداف الشخصية للفاعل (كالرضا والأمن والسعادة والمركز الاجتماعي والسلطة.. إلخ)

ج- أهداف النسق (كإنتاج السلع- التنشئة الاجتماعية) ومن ثم يحدث التماسك واستقرار النظام واستمرار نسق العلاقات، وعملية التكامل في حاجة دائمة إلى التجديد في ميكانيزماتها.

وأخيراً نأتى إلى الوظيفة الرابعة وهي دعم النسق وإدارة التوتر فيتم عن طريق التركيز على الأسرة كنسق اجتماعي ودورها في التنشئة الاجتماعية حيث تقوم بتعليم الأطفال الصيغ الفكرية والقيمية المميزة لنسق الثقافة مما يحقق التكامل المعرفي للفاعل مع القيم والمعايير والأبنية الاجتماعية للنسق، كما ان الأسرة تساعد أفرادها على التعبير عن توتراتهم وتستجيب لمطالبهم وبذلك تخفف من التوترات ومن ثم تساعد أعضائها على أداء وظائفهم بقدر أكبر من الفاعلية، كما ان الأسرة تساند تنظيمات أخرى يشهها المجتمع لنفس الغرض، وتحقيق وظيفة دعم الحالة الداخلية للنسق الاجتماعي بحيث يكون الفاعل منكياً ومتكاملاً تماماً مع بناء النسق.

ويتكون النسق الاجتماعي من الأدوار، والمكانات، والتجمعات، والنظم، والأنساق الفرعية، كما يتكون من مجموعة من الأشخاص تربطهم فيما بينهم علاقات وتحتوى تلك العلاقات على مجموعة من الأفعال أطرافها موجهة كل إلى الآخر. ويعتبر الدور أكثر وحدات النسق الاجتماعي أهمية من الناحية التحليلية حيث يعتبر الدور القطاع المنظم لتوجيه أى من الفاعلين، ومشاركته في عملية التفاعل الاجتماعي والمتضمن أيضاً مجموعة من التوقعات المتبادلة فيما يتعلق بفعله وأفعال الآخرين الذين يتفاعلون معه بحيث يمتلك الفاعل والآخر هذه التوقعات، وتصبح الأدوار مصفوفة نظامية تتلاقى مع الأنماط الثقافية السائدة.^(١)

ويرتبط مفهوم النسق بعدد من المفاهيم الأخرى الهامة وهي النظام، والدور، والمكانة، هذا إلى جانب ارتباطه الأساسي بمفهوم البناء الاجتماعي وقد اقتضى منا هذا الارتباط إلقاء الضوء على بعض هذه المفاهيم وتوضيح علاقتها بمفهوم النسق.

ومفهوم النظام Institution يعبر عن مجموعة من الفعاليات والتطبيقات الاجتماعية الهامة التي تتعلق بظاهرة اجتماعية أساسية كالزواج والتعليم والملكية وتمتاز بالتكامل والثبات والشمول ونمط سلوكي مميز وتهدف إلى الضبط الاجتماعي وإشباع الرغبات وسد الاحتياجات الاجتماعية الأساسية.^(٢)

(١) فاطمة على محمد، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨١، ص ٤٩٥.

ويستخدم هذا المصطلح بشكل واسع داخل العلوم الاجتماعية، وقد أوضح "ليدز" Leeds عام ١٩٧٦ المقصود بالنظام الاجتماعى بأنه أشكال من الفعل أو السلوك المقنن التى تربط بين مجموعة معقدة ومتداخلة من المعايير والأدوار وتحص مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون فى مجتمع أو منطقة معينة ويرتبط مفهوم النظام لدى النظرية الوظيفية بمفهوم الحاجات الإنسانية.^(١)

ويلعب النظام دوراً محدداً فى أنماط السلوك الاجتماعى ويقصد به ذلك السلوك المقنن السائد فى المجتمع. وهذا يعنى ان السلوك الفردى مثل طريقة السير، أو تناول الطعام لا يكون نظاماً اجتماعياً، ذلك بعكس الزواج كنظام يخضع لقواعد وضوابط ومبادئ ثابتة يؤدى الخروج عليها إلى توقيع العقاب. وللنظم الاجتماعية وظائف محددة حيث تلعب دوراً فى التماسك الاجتماعى وهى تبقى ما تبقى لهذا الدور من أهمية فى حياة المجتمع ويعتبر التعرف على وظيفة النظام الاجتماعى مبحثاً على درجة عالية من الأهمية فى الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية وبخاصة فيما يعرف بالاتجاه الوظيفى. وتؤلف النظم التى تحكم جانباً معيناً من الحياة الاجتماعية نسقاً متمائزاً، كما تحكم نظم الملكية وتقسيم العمل والأجور والتبادل (النسق الاقتصادى)، وكما تحكم نظم السلطة والزعامة والقانون والجزاء (النسق السياسى) فى المجتمع. ويدرس النظام فى عمومياته ونسبته على أساس ان هناك نظاماً اجتماعية كلية وأخرى جزئية وقد يحدث تعارض بين النظام الكلى فى المجتمع الكبير والنظام الجزئى فى مجتمع معين ويبدو ذلك فى موقف بعض المجتمعات المحلية من التأثير واعتباره وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى حين ان المجتمع الكبير يعمل على تقويضه حيث إنه عامل من عوامل التفكك الاجتماعى.^(٢)

مما سبق تتفق الباحثة مع هافيلاند فى ان النسق الاقتصادى أحد النظم الذى يتم من خلاله إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع، فمنذ ان كان الإنسان مشغولاً بالبحث عن الوسائل التى تؤمن بقائه كان من الضرورى ان ينتج ويوزع ويستهلك أشياء. أى ان الإنسان فى محاولته البحث عن أساليب يحفظ بها بقائه كان لابد ان يمارس أنشطة اقتصادية.^(٣)

تعد دراسة الأنساق الاقتصادية بصفة عامة هى دراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للبضائع والخدمات التى تحتاج إليها جماعة سكانية تكون وحدة مجتمعية مثل القبيلة أو الدولة أو الجماعات التى تخضع لقيادة معينة، وفى هذه الحالة لا يعتبر النسق الاقتصادى نظاماً اقتصادياً مستقلاً ولكنه يعتبر جزءاً من النسق الكلى. ويتشابه داخل النسق، الإنتاج والتوزيع والحاجات التى يتم ترتيبها فى فترة زمنية

(١) شارلوت سيمور سميث، م. س، ص ٦٨٢.

(٢) محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيو أنثروبولوجى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ٣٠.

(٣) Haviland W.A., Op. Cit., P. 464.

طويلة وهنا يحاول الأنثروبولوجي قياس المتغيرات المتعلقة بالأنساق الاقتصادية كما يحاول التعرف على مدى تفاوتها وتفاعلها مع بعضها.^(١)

وحينما يقوم الأنثروبولوجيون بدراسة الأنساق الاقتصادية فإنهم يدرسون الوسائل التي يتم من خلالها إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع وذلك في ضوء الثقافة الكلية للمجتمعات التي يدرسونها، كما يستعينون في ذلك بالنظريات والمفاهيم الخاصة بالاقتصاديين، وعلى الرغم من ذلك نجد معظم الأنثروبولوجيين يعتقدون ان هذه المبادئ اشتقت من دراسة اقتصاديات السوق في المجتمع الغربي، ومن ثم هناك قيود حول تطبيق مثل هذه المفاهيم والمبادئ في دراسة الأنساق الاقتصادية لدى الشعوب التي لا يتم الإنتاج وتبادل السلع فيها من أجل الفائدة أو المنفعة أو الربح.^(٢)

ويمكن ان نلخص ما سبق فيما ذكره "دالتون" في هذا الصدد حول تميز المعالجات في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية عن غيرها من العلوم الاجتماعية وذلك حين يؤكد أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تهتم بالبناء والأداء الخاص بالاقتصاديات القبلية والريفية كما تأخذ في اعتبارها ظروف هذه الاقتصاديات وأحوالها قبل وأثناء وبعد الاستعمار، وتختلف الأنثروبولوجيا الاقتصادية في معالجة الموضوعات التي تشاركها فيها علوم اجتماعية أخرى ومنها الأنساق الاقتصادية المقارنة، التنمية الاقتصادية، وعلم الاجتماع الصناعي ويبدو هذا الاختلاف في النواحي التالية:

- ١- ان بؤرة اهتمام الأنثروبولوجيا الاقتصادية هي الاقتصاد الصغير في القرية أو القبيلة الانقسامية.
 - ٢- اهتمامها السابق والمسيطر بالمجتمعات المحلية خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
 - ٣- ان معظم الأدبيات عبارة عن دراسات حقليّة للأنساق التقليدية وما حدث لها من تغيرات بفعل الاستعمار.
 - ٤- اهتمام الأنثروبولوجيين بتحليل التنظيم السوسيو اقتصادي اهتماماً يفوق تركيزهم على قياس الأداء الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى تأكيدهم الواضح على العلاقات المتسقة بين الاقتصاد والأيكولوجيا والثقافة والمجتمع.^(٣)
- وبالنسبة لمفهوم الدور Role فيعني تمتع الشخص بحقوق، وتحمله مسؤوليات تحتم عليه أداء واجبات محددة بحكم إشغاله منزلة معينة، فالمنزلة Status مجموعة حقوق وواجبات، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات هو الدور، ويمثل الدور الجانب الحركي للمنزلة (المكانة) أي هو مجموعة الأعمال التي يتوقع المجتمع من الشخص القيام بها تجاه الآخرين في الأحوال الاعتيادية وفي حالات محددة؛ لأنه يحتل بالنسبة لهم منازل اجتماعية معينة.

^(١) بيل صبحي حنا، الاتجاهات التقليدية والحديثة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٠٥.

^(٢) Haviland W.A., Ibid. p.463.

^(٣) Dalton G., Economic Development and Social Change, p.32.

وللشخص أكثر من دور واحد فقد يكون زوجًا وأبًا، بالإضافة إلى دوره في عمله وعضويته في نِبادٍ أو جمعية. ^(١)

ومما تقدم فإن كلمة نسق تشير في أبسط معانيها إلى قيام هذه الوحدة الشاملة التي تتألف من عدد كبير من العناصر والمكونات المتفاعلة على الرغم من كثرتها وتعقدها، بل وتناقضها في كثير من الأحيان. وهي بذلك تقتضى ضرورة التسليم بأن كل جزء أو عنصر من العناصر الداخلية في تكوين الكل - أيًا كان ذلك الكل - يؤدي وظيفة معينة بالذات من شأنها الإسهام في تماسكه كوحدة متمليزة، وهي إذن تشير إلى ما يقوله "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons وهو وجود نوع من التساند والاعتماد المتبادل الذي يهدف إلى تحقيق وظائف معينة أيضًا بين عدد الأفراد أو الزمر الاجتماعية الذين يقومون بأدوار مرسومة ومحددة، وقد تختلف هذه الأدوار باختلاف المواقف ولكنها تخضع لقواعد وتعاليم وجزاءات اجتماعية معقدة، كما أنها تتفاعل بعضها مع بعض داخل نطاق المجتمع بطريقة فيها كثير من الاتساق والانسجام، ويحكم هذه المجموعة من الأنساق الاجتماعية المتساندة في المجتمع نسق من القيم. ^(٢)

والنسق عبارة عن نظام كبير يتألف من مجموعة من النظم المتعلقة بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية. ومفهوم النسق أكثر شمولاً من مفهوم النظام، كما أن مفهوم البناء الاجتماعي أكثر منهما شمولاً، فالبناء الاجتماعي يضم أنساقاً اجتماعية تنقسم بدورها إلى نظم اجتماعية تنطوي على مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وبمعنى آخر نجد مفهوم النسق يمثل كلاً بالنسبة للنظام، ونجده يعتبر جزءاً داخل البناء الاجتماعي الذي يؤلف حينئذ كلاً متكاملًا يضم أنساق كبرى ونظم فرعية وعلاقات اجتماعية. والبناء الاجتماعي يضم أنساقاً (أيكولوجي - اقتصادي - قروي، ضبط اجتماعي) وكل نسق يضم نظم، فالنسق الاقتصادي مثلاً يضم نظاماً مثل تقسيم العمل، الملكية، الإنتاج، التبادل، والاستهلاك وما إلى ذلك. وتعمل هذه النظم والأنساق الاجتماعية معاً في اتساق وانسجام تام بحيث تؤدي وظيفة محددة هي حفظ توازن المجتمع ودعم استمراره. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم البناء الاجتماعي مفهوم استاتيكي بينما يمثل النسق مفهوماً دينامياً، وذلك لأن أنساق المجتمع عرضة للتجدد والتغير الدائم، استجابة للتغيرات والتطورات الحادثة سواء داخل أو خارج المجتمع ومن ثم لا يمكن وضع حدود لمكونات النسق.

النظام الاقتصادي كنسق اجتماعي:

في ضوء فكرة النسق من الممكن دراسة الاقتصاد كنسق اجتماعي فرعي وذلك بالمعنى الذي يكشف فيه عن علاقات متبادلة ومتداخلة بين الوحدات المتضمنة لعمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك

^(١) شاكر مصطفى سليم، المرجع السابق، ص ٨٢٩.

^(٢) محمد عبده محجوب، مقدمة في الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي، ص ٣١.

السلع النادرة والخدمات، ففي جانب معين من الاقتصاد هناك بعض الأبنية التي تخصص أساساً في توفير المعرفة والتكنولوجيا مثل التعليم العام والعالى، وهناك أبنية تعليمية أخرى تختص بإعداد العمال المهرة، وهناك الأبنية الحكومية التي تختص بتوفير المبادئ التنظيمية للاقتصاد، كذلك يمكن تصور النسق الاقتصادي بطرق مختلفة، فمن الممكن ان نتحدث عن النسق كعلاقات بين وحدات بنائية، ويمكن أيضاً ان نتحدث عنه من منظور الآثار الجانبية ذات الطابع الكمي والتي تنبثق عن عمليات التفاعل بين هذه الأبنية. وإلى جانب تصور النسق الاقتصادي على المستوى الجماعي باعتباره أحد الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي هناك تصور آخر أقل عمومية وتجريد يمكن النظر من خلاله إلى الاقتصاد كنسق رئيسي أو وحدة كلية يتكون من عناصر أساسية تتمثل في أنشطة اقتصادية منها الإنتاج، الاستثمار.. إلخ وذلك على اعتبار ان كل نشاط يمثل نسقاً فرعياً.^(١)

الأنثروبولوجيون ودراسة النسق الاقتصادي:

لقد كان الأنثروبولوجيون أقل اهتماماً -في بداية الأمر- من علماء الاجتماع بدراسة النظم والأنساق الاقتصادية في المجتمعات "البداية" التي كانوا يقصرون عليها دراساتهم وذلك قبل ان يجدوا طريقهم إلى دراسة المجتمعات المحلية المتحضرة الحديثة، فقد كان العلماء الأوائل يهتمون بدراسة الدين أو أنساق القرابة أكثر من اهتمامهم بالحياة الاقتصادية وذلك لأسباب عديدة منها:

- ١- اعتقاد بعض العلماء الأوائل عدم وجود ما يمكن تسميته بالنسق الاقتصادي البدائي وان وجد فإنه يمتاز بالبساطة والسذاجة.
- ٢- نظرة الأنثروبولوجيين للاقتصاد على أنه علم جاف لا تتضمن موضوعاته التشويق والإثارة بالمقارنة بموضوعات السحر والأساطير والحياة الجنسية.
- ٣- ضرورة إلمام الأنثروبولوجي الذي يهتم بالحياة الاقتصادية بمبادئ علم الاقتصاد وهذا لم يتيسر للعلماء الأوائل.
- ٤- ان العلماء الأوائل لم يقضوا في مجتمعات الدراسة فترات طويلة تتيح لهم التعمق في ملاحظة وفهم مدلولات الظواهر الاقتصادية ووظائفها.
- ٥- لقد أدى الاختلاف بين علمي الاقتصاد والأنثروبولوجيا من حيث المنهج وطرق الدراسة إلى زيادة تباعد الأنثروبولوجيين عن دراسة النظم الاقتصادية والاعتماد على الدراسات الاقتصادية النظرية.^(٢)

لقد كانت الكتابات الأنثروبولوجية المبكرة تتناول وصفاً للتكنولوجيا تحت عنوان الاقتصاد، أما الإنتاج أو التبادل أو الاستهلاك فكانت تعالج ضمن النسق الثقافي، ولم يبدأ الأنثروبولوجيون إلا منذ

(١) محمد أحمد بيومي، م. س، ص ١١٠: ١١٣

(٢) أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩.

عشرينيات القرن العشرين في معالجة الظواهر الاقتصادية كأنساق فرعية منفصلة، ومعرفة ما إذا كانت نظريات ومفاهيم الاقتصاديين يمكن ان تكون ذات فائدة في التحليل الأنثروبولوجي، وما إذا كانت نتائج الدراسات الأنثروبولوجية يمكن ان تمثل إسهاما يساعد على تطور علم الاقتصاد نفسه.^(١)

ويسوق لنا "أحمد أبو زيد" في الجزء الثاني من كتابه الذي يحمل عنوان "البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع"، مثالا يوضح به مدى إغفال الأنثروبولوجيين الأوائل للنسق الاقتصادي والحياة الاقتصادية، ومدى الخلط الواضح بينه وبين النسق التكنولوجي قائلا: «ان "تايلور" الذي يطلق عليه "أبو الأنثروبولوجيا الإنجليزية" لم يتعرض في أى كتاب من كتبه لدراسة الحياة الاقتصادية كنظام متميز وقلثم بذاته، ففي كتابه عن الأنثروبولوجيا Anthropology; An Introduction to The Study of Man and Civilization عام (١٨٨١) كثير من موضوعات الثقافة كاللغة والفنون والأساطير وغيرها، لكنه لم يخصص فصلا واحدا من فصول الكتاب الستة عشر للاقتصاد، كذلك الحال بالنسبة لتلميذه "ماريت" R. R. Marret الذي يغفل تماما الإشارة إلى الاقتصاد والنظم الاقتصادية في كتابه بنفس العنوان «Anthropology». كما كان العلماء الأوائل في الحالات التي يتعرضون فيها للاقتصاد يتحدثون عن الحرف والصناعات ومظاهر الحياة التكنولوجية، وقد بدا ذلك بصفة خاصة في كتابات الألمان حيث إنهم لم يفرقوا بين الأدوات المستخدمة في العمل كالفؤوس والحراش وبين مظاهر النشاط الاقتصادي مثل تقسيم العمل، والعلاقة بين الجماعات المهنية أو القيمة الاجتماعية للمهن والحرف المختلفة وغيرها من المشكلات التي يتعرض لها العلماء المحدثون، ويظهر نفس هذا الاتجاه في بعض الكتابات المحدثه خاصة في أمريكا في كتابات "لويد وارنر" "1937, Lloyd Warner, A Black Civilization" حيث يدرس قبائل مورينجن في شمال استراليا، فيعرض للحرف والفنون الآلية كما ينكر وجود أى نظام اقتصادي مستقل عن غيره من النظم الاجتماعية وبخاصة نظام القرابة الذي يقوم على أساس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.^(٢)

الفرق بين النسق الاقتصادي والنسق التكنولوجي:

يرى "إدوارد تيلور" ان هناك ارتباطا شديدا بين النواحي التكنولوجية والنواحي الاقتصادية حتى أنه لا يمكن التعرض للنواحي الاقتصادية دون الإشارة إلى النواحي التكنولوجية، والعكس صحيح. كما يرى ان دراسة التنظيم الاقتصادي تقودنا بلا شك إلى التنظيم الاجتماعي وخاصة الطريقة التي يرتبط بها الناس خلال عمليات الإنتاج والتوزيع واستخدام التكنولوجيا، وعلى النقيض من ذلك فإنه عند دراسة التكنولوجيا يكون الاهتمام الأساسي موجه نحو الطريقة التي يربط بها الناس بين الوسائل والأهداف.^(٣)

^(١) محمد الجوهري، م. س، ص ١٥٨.

^(٢) أحمد أبو زيد، المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

^(٣) Tylor, Robert B., Introduction to Cultural Anthropology, p.205.

يذهب "ليزلى هويت" إلى ضرورة التفرقة بين النسق الاقتصادى والنسق التكنولوجى رغم ما بينهما من علاقات قوية، ويرى ان أهم فارق بين النسقين هو اهتمام النسق التكنولوجى بالأدوات والآلات وخصائصها المميزة والعلاقات بينها فهو يعنى بوصف الأدوات والأشياء بينما تدور العملية الاقتصادية حول نوع العلاقات التى تقوم بين الناس وليس الأشياء. ويعد الخلط بين النسق الاقتصادى والتكنولوجيا من أكثر الأخطاء شيوعاً فى الكتابات الأنثروبولوجية - خاصة الأمريكية - فكثير من هذه الكتابات تتناول بالتفصيل الآلات والأدوات والأساليب الفنية التى يستخدمها أعضاء المجتمع وتعتبرها جزءاً هاماً فى دراسة النظم والأنساق الاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا فى الحياة الاقتصادية فان ما يهتم به علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى دراسة النسق الاقتصادى - فى المحل الأول - هو العمليات التى تستخدم بها الأدوات والآلات والأساليب الفنية والموارد الطبيعية والتى يمكن عن طريقها تنظيم العمل الإنسانى من ناحية ثم دراسة العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادى من ناحية أخرى.^(١)

ومما سبق ترى الباحثة انه بالرغم من وجود علاقة قوية بين النسق التكنولوجى والنسق الاقتصادى، إلا انه عند دراسة الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى لا ينبغى ان نبالغ فى دراسة النسق التكنولوجى وما يتضمنه من أساليب فنية معقدة فى حد ذاتها؛ لان ما يهم الأنثروبولوجى ليس العلاقة بين الأدوات والآلات ولكن العلاقة بين الأشخاص.

وبناء النسق التكنولوجى معروف تماماً منذ ان أوجده الإنسان والمشكلة فى هذا النسق لا تتمثل فى معرفة العناصر الهامة المكونة له وكيفية ارتباطها ببعضها البعض ولكن المشكلة تكمن فى الأساليب الخاصة بهذا النسق، والطرق الخاصة بحل المشكلات التى تواجه النسق هذا بالإضافة إلى أساليب إدارة وتنظيم هذا النسق.^(٢)

ويشير النسق الاقتصادى إلى النشاط الإنتاجى لجماعة ما والذى يستهدف توزيع وتبادل السلع والخدمات حيث يعتمد الإنتاج على الموارد المتاحة فضلاً عن درجة التعقيد التكنولوجى وتنظيم العمل وتقسيمه، وغالباً ما يوزع الإنتاج طبقاً لاستراتيجية خاصة تملئها المعرفة الثقافية حيث يتم تبادل السلع عن طريق البيع بالنقد أو المقايضة وما يرتبط بذلك من التزامات.^(٣)

ويمكن حصر الموضوعات التى يقصر عليها الباحثون من علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا دراسة النسق الاقتصادى فى:

١ - إنتاج السلع والخدمات، والعوامل التى تحكم النشاط الإنتاجى.

^(١) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، ج ٢، (الأنساق)، ص ٩٠، ٩١.

^(٢) Rapoport Anatol "Systems Analysis", in International Encyclopedia of The Social Sciences, The Macmillan Company and the Free Press, New York, 1972, Vol., 15, p. 457.

^(٣) فاروق إسماعيل، انثوجرافيا الأنفسنا، دار النشر الجامعى، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٧٨.

- ٢- تقسيم العمل والعوامل أو المعايير التي تتحكم فيه سواء أكانت ذاتية أو موضوعية أو الاثنين معاً.
- ٣- توزيع السلع والخدمات والعوامل التي تحكم هذا التوزيع في مختلف الأنماط المجتمعية سواء عن طريق المقايضة أو التبادل.
- ٤- استهلاك السلع والخدمات والسلوكيات والعادات المرتبطة به.
- ٥- نظام الملكية حيث لا يمكن فصله عن بقية العمليات الأخرى وعن النسق الاجتماعى الكلى.^(١) ومهما يكن فإن العلماء المحدثين انتبهوا إلى ضرورة سد الثغرة التي كانت الكتابات الأولى تعلق منها وهي إغفال النسق الاقتصادى، والخلط بينه وبين النسق التكنولوجى ومعظم الفضل فى ذلك يرجع إلى "مالينوفسكى" الذى خصص كتابه الرئيسى Argonauts of The western Pacific لدراسة نظام الكولا ووجه الأنظار بذلك إلى النواحي الطريفة ذات الدلالات العميقة التى تشتمل عليها التصرفات الاجتماعية فى المجال الاقتصادى وقد تابعه تلاميذه فى هذه المسيرة من أمثال "ريموند فيرث" وبذلك أصبح النسق الاقتصادى من أهم الأنساق التى تجذب اهتمام عدد كبير من العلماء الذين يحاولون فهم البناء الاجتماعى من زاوية اقتصادية عن طريق تحليل النظم الاقتصادية فى علاقتها بالأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.^(٢)

علاقة الأنثروبولوجيا بالعلوم الأخرى:

فيما يتعلق بعلاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى فإننا لا نتناول علاقتها بكافة العلوم وإنما بالعلوم ذات الارتباط الوثيق بها والتي أثرت فيها تأثيراً واضحاً، وفى مقدمة تلك العلوم نجد علم الاقتصاد، الاجتماع الاقتصادى، هذا دون أن نغفل علاقتها بعدد من العلوم الأخرى كعلم النفس والجغرافيا والسياسة.

على الرغم من كون الأنثروبولوجيا علماً اجتماعياً يرتبط بعلاقات أولية مع العلوم الأخرى كعلم الاجتماع والنفس والجغرافيا والاقتصاد والسياسة، فإنه مع ذلك ليس منعزلاً عن العلوم البيولوجية والدراسات الأدبية والفنية، فموضوع الأنثروبولوجيا البيولوجية على سبيل المثال يتصل اتصالاً وثيقاً ببعض العلوم كالتشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأجنة وعلم الوراثة، كما تتصل الأنثروبولوجيا اتصالاً وثيقاً ببعض الدراسات الإنسانية كعلم التاريخ ودراسة الأدب والفنون والموسيقى (حيث تماثل هذه العلوم السابقة علوم الأنثولوجيا والأركيولوجيا واللغويات فتهتم بفهم وتذوق الثقافات الإنسانية

(١) بسرى دعبس، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٦.

(٢) أحمد أبو زيد، م. سابق ص ص ١٠٣، ١٠٤.

المختلفة) وارتباط الأنثروبولوجيا بالعلوم السابقة يدل على أنها لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه من تطور إلا بعد ان حققت تلك العلوم درجة معينة من النضج والتقدم.^(١)

اختلاف الأنثروبولوجيا الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الأخرى:

هناك اختلاف بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية والعلوم الاجتماعية الأخرى ويرجع هذا الاختلاف للأسباب الآتية:

١ - اعتماد الأنثروبولوجيا الشديد على أساليب وتقنيات البحث الحقلى والانغماس فى حياة المجتمع المدروس، فعادة ما يعمل الأنثروبولوجى منفردا حيث يعيش فى المجتمع المحلى الصغير لمدة عام أو عامين، كما يقوم بجمع البيانات الأخرى من خلال الأدبيات المتوفرة عن الجماعة الاجتماعية والبيئة الثقافية التى يدرسها.

٢ - أنها تركز على المجتمعات المحلية القروية فى العالم غير الغربى.

٣ - الاهتمام الشديد بكافة الأنشطة والنظم والعلاقات فى المجتمعات المحلية الصغيرة وفى ضوء الخبرة العملية يصبح الأنثروبولوجى أكثر دقة فى كشف العلاقة المتبادلة بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.^(٢)

إسهام الأنثروبولوجيا بالنسبة للعلوم الأخرى:

لقد أمدت الأنثروبولوجيا العلوم الإنسانية المختلفة بقدر كبير من الموضوعية والنسبية بالنظر إلى الظروف الإنسانية، فمن خلال دراسة نماذج متنوعة متباينة من الثقافات التى تختلف عن الثقافات الغربية اختلافا بعيدا أصبح من الممكن رؤية الجوانب غير العقلية فى الثقافات الأوروبية والأمريكية، وأصبحنا لا ننظر إلى أنماط السلوك التى تختلف عن الأنماط الغربية على أنها أقل تقدما أو أقل منطقية، وإنما أصبحنا ننظر إليها باعتبارها حولا بديلة لمشكلات إنسانية عامة كذلك أصبحنا ننظر إلى أساليب السلوك والنظم الاجتماعية التى لم تكن تحمل لنا بالنسبة لذاها معنى معيناً على أنها تمثل أجزاء من كيانات متكاملة وعلى أنها تشكل بالضرورة أجزاء لازمة من ثقافات معينة. وأصبحنا ننظر إلى أنماط سلوكية أخرى على أنها استجابات لا مفر منها من التأثير الثقافى فى الأفراد.^(٣)

ومما تقدم ترى الباحثة أنه يمكن القول بان علاقة الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى قد تبلورت فى ضوء العلاقة بين الأنثروبولوجيا عامة والعلوم الأخرى حيث ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية هى أحد المجالات الفرعية للفروع الأساسية وهو الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهى تستمد منها

^(١) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ٤٩.

^(٢) Dalton, G., Economic Development and Social Change, The Natural History press, U.S.A, 1971, p.2.

^(٣) محمد الجوهري، المرجع السابق، ص ٥٤.

الأسس النظرية والمناهج والأدوات البحثية كما أنها تطبع بالطابع الخاص للأنثروبولوجيا لكن مع احتفاظها بمجال موضوعي خاص بها وهو النسق الاقتصادي هذا مع الإشارة إلى ان الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم بالنسق الاقتصادي لكن يتم هذا في ضوء دراستها للبناء الاجتماعي بأنساقه المختلفة والتي منها النسق الاقتصادي.

وترجع أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية كعلم - سواء في مجال النظرية أو التطبيق - إلى أنها تقرب الشقة في التفكير الإنساني بين النظم التجارية العالمية التي تحكمها النقود والأسواق، وبين النظم الأخرى التي لا توجد فيها نقود أو أسواق، وهي ان وجدت فعلى شاكلة أسواق تقليدية صغيرة لتغطية مناشط اقتصادية محدودة.^(١)

العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد:

لقد ظلت العلاقة بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا موضعاً لجدل طويل لا يزال مستمراً حتى الآن، فالنظرية الاقتصادية الصورية تطورت -أساساً- في المجتمعات الغربية الصناعية، واستطاع علماء الاقتصاد - بفضل صياغة افتراضات معينة حول المجتمع وطبيعة الإنسان - تطوير نماذج استنباطية تتناول الظواهر الاقتصادية وهي نماذج أثبتت بمرور الزمن أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمجتمعات الغربية.^(٢) وقبل ان نعرض لطبيعة هذه العلاقة نتناول في البداية تعريف علم الاقتصاد بالإضافة إلى المباحث أو الموضوعات التي يدرسها حتى تبدو العلاقة بصورة أكثر وضوحاً.

تعريف علم الاقتصاد:

هناك العديد من التعاريف التي وضعها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد والتي تحددت عادة بنظراتهم إلى نطاق المشاكل التي رأوا ان تتناولها الدراسة الاقتصادية بالإضافة إلى ارتباط هذه التعاريف بالبيئة أو بالظروف الاقتصادية التي يعيش فيها المجتمع.^(٣)

معنى هذا أننا إذا تناولنا تعريف علم الاقتصاد فسوف نجد أمامنا قائمة هائلة من التعريفات التي تتفق أو تختلف طبقاً للعوامل السابق ذكرها، لكن هذا لا يمنع من عرض بعض هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر.

عرف "آدم سميث" الاقتصادي الاسكتلندي (١٧٢٣-١٧٩٠) علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من ان تغتنى. وارتبط هذا التعريف بنظرة "سميث" إلى نطاق المشاكل التي يجب ان تشملها الدراسة الاقتصادية وبالبيئة التي عاش فيها في فترة الثورة الصناعية حيث كان الاهتمام موجهاً لزيادة الإنتاج ونموه. ثم تلى عصر "آدم سميث" عصراً آخر كانت فيه ثروات المجتمعات الأوروبية

(١) فاروق العادلي، م. س، ص ١٠.

(٢) م. س، ص ٢٥.

(٣) عبد الرحمن يسرى، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص ٣.

في زيادة مستمرة ومن ثم ظهرت تعاريف أخرى تركزت حول طبيعة الاقتصاد كعلم يكتشف القوانين التي تنظم الثروة وتوزيعها. أما الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال" (١٨٤٢-١٩٢٤) فقد عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية فهو يبحث كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل، ويعرفه "بيجو" بأنه الدراسة التي تعنى بزيادة الرفاهية. أما "روبرت" فيعرف الاقتصاد بأنه دراسة السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة. ونجد "سامويلسون" يعرف الاقتصاد بأنه دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلاً على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.^(١)

والاقتصاد يعني دراسة العمليات الاقتصادية المتمثلة في توزيع الموارد النادرة على الأهداف المختلفة وفي ضوء هذا التعريف نجد الموارد تشمل الطاقة الإنسانية والمهارات والمعرفة أما الأهداف فتعني بكل ما يشبع الرغبة الإنسانية.^(٢)

وفي موضع آخر نجد علم الاقتصاد يعني دراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.^(٣)

والمسائل التي يعالجها علم الاقتصاد تمثل اهتمام الفرد في حياته اليومية، والمجتمع في دأبه المستمر لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية. وعلم الاقتصاد يختص بمسائل حيوية هم أي فرد في محاولاته الدائمة من أجل الحصول على الدخل مثل أنواع الوظائف المتاحة، وطبيعة العمل، كما يهتم بالطريقة التي ينفق بها هذا الدخل، هذا بالإضافة إلى أمور هم المجتمع ككل مثل نوع السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة من أجل زيادة الإنتاج، والتقليل من البطالة، كما يختص هذا العلم بعدد من المشاكل التي يواجهها المجتمع والتي ينبغي البحث عن حلول سريعة وسليمة لها مثل مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية المتمثلة في كيفية رفع متوسط الدخل الفردي بطريقة تضمن تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك مشكلة الزيادة السكانية.^(٤)

^(١) المرجع السابق، ص ٤، ٥.

^(٢) عبد الله غانم، المدخل إلى الأنثروبولوجيا "علم الإنسان"، مركز سروات للأبحاث، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٣١.

^(٣) Fried, Morton H., (ed.), "Economic Anthropology", In Reading in Anthropology, T.Y. Crowel Company, New York, vol., II, print 3, 1968, p.199.

^(٤) عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص ٢٠١.

وعن المسائل الأساسية لعلم الاقتصاد:

يهتم الاقتصاديون بشكل خاص بأربع مسائل أساسية ترتبط بعمل أى نظام اقتصادى وهذه المسائل هى:

- ١- ما الذى يحدد ماذا ننتج وكم ننتج؟
 - ٢- ما الذى يقرر كيف يتم الإنتاج؟
 - ٣- ما الذى يحدد كيفية توزيع الإنتاج بين أعضاء المجتمع؟
 - ٤- ما الذى يحدد المعدل الذى ينمو به الدخل الفردى؟
- وتقع هذه المسائل فى قلب علم الاقتصاد لانها موجهة إلى الخصائص الأكثر جوهرية فى الأنظمة الاقتصادية وهى مسائل الاختيار.^(١)

يعالج الاقتصاد جانباً من جوانب النشاط الإنسانى لذلك فهو ينتمى إلى مجموعة العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة، ومن طبيعة العلوم الإنسانية أنها تتشابه وتعتمد على بعضها البعض، ولذلك لا يمكن للباحث فى الاقتصاد ان يهمل الظواهر الاجتماعية الأخرى. فمثلاً لا يمكن فهم أسباب التوسع الهائل فى زراعة القطن بمصر واعتمادها المستمر فى تجارتها مع إنجلترا منذ أواخر ق ١٩ وحتى بداية مشروعات التنمية الصناعية الجادة بعد ١٩٥٢ بمعزل عن سياسة الاحتلال والإقطاع الزراعى وسيطرته على الحكم، كما لا يمكن التطرق إلى حل المشكلة الاقتصادية للهند بذبج وتصدير الأبقار المقدسة. وبطبيعة الحال فان الاقتصادى غالباً ما يضطر أولاً إلى تحليل الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى حتى يخلص إلى نتائج محددة بقدر الإمكان لكنه لا يستطيع ان يستمر فى تحليله النظرى البحث حيث ان مدى نجاح عمله يتوقف على مدى تفهمه للجوانب الاجتماعية التى تحيط بالمسألة الاقتصادية.

وعن أسلوب البحث العلمى فى علم الاقتصاد، نجده يرتبط بعلم المنطق ومن ثم فالعلاقة بين الاقتصاد والرياضيات قوية، حيث ان أسلوب التحليل الرياضى يسهل تحليل الظواهر الاقتصادية المعقدة كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة فى شكل كمى، كما يستعين بعلم الإحصاء فى تحليل الظواهر التى تستدعى ذلك. ورغم علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى إلا أنه علم متخصص يمكن تحديد معالمه الرئيسية.^(٢)

ومما سبق يبدو واضحاً ان الاقتصاد كباقي العلوم له العديد من التعريفات التى اختلفت باختلاف العلماء وباختلاف البيئة الاقتصادية السائدة، والاقتصاد فى النهاية علم اجتماعى متخصص له كيان مستقل ومحدد يمكن تحديد معالمه هذا بالرغم من اعتماده على عدد من العلوم الأخرى كالتاريخ

(١) ادوين ماتسفيلد، ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردن، ١٩٨٨، ص ١٦.

(٢) عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص ٥: ٧.

والمنطق والرياضيات وذلك لإضفاء الدقة والموضوعية لبياناته ونتائجه. فهو العلم الذى يبحث فى العمليات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بمحاولات الإنسان إشباع حاجاته المتعددة والمتجددة فى ظل موارد محدودة ومن ثم البحث فى الأساليب التى من خلالها يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين أسلوب الحياة.

العلاقة بين الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاقتصادية:

هناك فارق جوهري بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد، وقد نبع هذا الفارق من عاملين

أ. اختلاف طبيعة المجتمعات التى يتناولها كل من العلمين. ب. اختلاف طبيعة العلاقات. فالأنثروبولوجيا ارتبطت بالمجتمع البدائي أما الاقتصاد فقد ارتبط بالمجتمع الحديث المتقدم، كما ان الأنثروبولوجى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية كما لو كانت متضمنة فى العلاقات القرابية أو السياسية أو الدينية. ففى مجتمع "الأنقسنا" يعمل الأفراد لدى بعضهم لما يسود بينهم من علاقات القرابة أو النسب أو التبعية لا من أجل الأجر النقدي أو التبادل، كما ان هناك تداخل بين العلاقات الاجتماعية والمادية، وهذا يفتقد فى المجتمعات الأكثر تعقيدا.^(١)

يرى "ريموند فيرث" ان الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات الأكثر بدائية بينما يهتم علم الاقتصاد بدراسة الأنماط المختلفة للعلاقات الاجتماعية- علاقات الإنتاج والتبادل- فى كل المجتمعات. كما يسعى علم الاقتصاد إلى الوصول إلى مبادئ مستقبلية عالمية واقعية، وان العلاقة بين العلمين علاقة معقدة حيث ان كل من العلمين قد نما وتطور بمعزل عن الآخر. والجدير بالذكر فى إطار تناول العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد هو ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعطى أهمية كبيرة للقرابة كمؤثر هام أو جوهري فى العلاقات الاجتماعية بينما يغفل الاقتصاد هذا العامل فى دراسته للعلاقات الاجتماعية كما ان الاقتصاد يرتبط بمجال تطبيقى أكثر اتساعا من الأنثروبولوجيا الاقتصادية.^(٢)

ويؤكد "جورج دالتون" إنه نادرا ما يركز الأنثروبولوجى على المسائل الاقتصادية البحتة وذلك لان دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى الصغير الذى يركز عليه الأنثروبولوجى يتطلب تحليل بعض النظم الغير اقتصادية مثل نظم القرابة والدين والتكنولوجيا ونظام الدولة، وذلك حتى يمكنه تقديم معلومات جديرة بالاهتمام.^(٣)

^(١) فاروق إسماعيل، إثنوجرافيا الأنقسنا، ص ٧٧.

^(٢) Firth, Raymond, "The Social Framework of Economic Organization," In: Le Clair, E. E. and Schneider, H.K., (ed.), Economic Anthropology, Holt, Rinehart and Winston Inc, U.S.A, 1968, p.67.

^(٣) Dalton G., Economic Development and Social Change, p.2.

تهتم الأنثروبولوجيا ببعض الظواهر التي يوليها علم الاقتصاد اهتمامه والمتمثلة في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها حينما تتخذ طابعا نظاميا داخل الأنساق الفرعية الاجتماعية الثقافية، كما يهتم الأنثروبولوجي بدراسة العلاقة بين هذه النظم والأنساق الفرعية من ناحية وبينها وبين النسق الاجتماعي الثقافي الكلي من ناحية أخرى.^(١)

بالإضافة إلى ما سبق نجد ان علم الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي يتناول البداية النظرية بالإشارة إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي مع انعدام الاهتمام بالاقتصاديات البدائية أو القبلية وتحليل الاقتصاد الريفي والإقطاعي باعتباره مرحلة انتقالية نحو الرأسمالية، وفي مقابل ذلك نجد الأنثروبولوجيا قد حصرت نفسها في دراسة الاقتصاديات الريفية والقبلية المحدودة وهذا بحكم تقاليد العلم الكلاسيكية.^(٢)

ومن الجدير بالذكر ان الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين حين يدرسون النظم الاقتصادية فلهم ينظرون إليها نظرة تختلف عن نظرة علماء الاقتصاد حيث يهتمون بالتأثيرات الاجتماعية للظواهر الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة موضوعات مثل تأثيرات التخصص الوظيفي على كل من النشاط الترويحي، والشخصية، والحياة الأسرية، وما الذي يدفع الإنسان إلى العمل بعد ان يحقق حاجاته الأساسية وغير ذلك من الأسئلة التي يهتم بها الباحثون في دراستهم للحياة الاقتصادية في المجتمع الحديث.^(٣)

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية وهي التي وضعها علماء الاقتصاد ويستعينون بها في كافة التحليلات، وتدور كافة دراساتهم ونتائجهم التحليلية في فلك النظرية الاقتصادية بمبادئها وفروضها المختلفة فكانت هناك آراء مختلفة حول مدى جدواها بالنسبة للأنثروبولوجيين خاصة وان هذه النظرية قد تطورت في ظل النظم الغربية الرأسمالية، وفي المقابل يهتم الأنثروبولوجيون بنمط مجتمعي يختلف عن النمط الغربي. فهل يمكن ان يستعين الأنثروبولوجيون بمبادئ وفروض النظرية الاقتصادية بحيث يؤدي هذا إلى تطوير في البحث النظري للأنثروبولوجيا الاقتصادية. تتطلب الإجابة على هذا السؤال التعريف بالنظرية الاقتصادية وتحديد فروضها ومبادئها، ولكن لن نعرض لها هنا حيث سيتم التعرض لها بالتفصيل في موضع آخر. ويميل بعض الأنثروبولوجيين إلى القول بان النظرية الاقتصادية لا تنطوي إلا على القليل من الفائدة بالنسبة للأنثروبولوجيين، ويرون كذلك ان من بين الوظائف الأساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية تقديم وصف لحالات اقتصادية خاصة ثم محاولة ربطها بالنظرية الاقتصادية التي لا بد ان تشمل في كثير من جوانبها الكثير من الأنساق الاجتماعية ثم دراسة الوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها

^(١) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ١٥٨.

^(٢) Smith, Charlotte, Macmillan Dictionary of Anthropology, Macmillan Reference Books, U.S.A., 1987, p.88.

^(٣) فاروق إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٣٥، ١٣٦.

توزيع وظائف النسق الاقتصادي على النظم التي تختلف بوضوح عن تلك النظم التي تؤدي الوظائف في المجتمعات الغربية مثلاً.^(١)

وقد كانت فروض النظرية الاقتصادية مثارا للعديد من تساؤلات الأنثروبولوجيين حول مدى شموليتها وفائدتها في فهم الاقتصاديات غير الغربية ومن ثم أهميتها في تطوير النظرية. وقد كانت هذه التساؤلات موضعاً لقضايا بحثية عديدة لمحاولة الإجابة عليها. وقد بنيت هذه التساؤلات استناداً إلى فكرة اختلاف البناء الاجتماعي من مجتمع لآخر ومن ثم اختلاف النظام الاقتصادي من مجتمع لآخر بل وفي نفس المجتمع من حقبة تاريخية لأخرى، فنظرة الناس للأشياء مختلفة وبالمثل حاجاتهم الأساسية، ونظرتهم للثروة والملكية وتقسيم العمل وإنجازاتهم التكنولوجية وقد تكون هناك خطوط عريضة يمكن أن يتشابه في إطارها النظام الاقتصادي ولكنها بدون شك تختلف في التفاصيل.^(٢)

وكما أن هناك من يرى بفائدة النظرية الاقتصادية بالنسبة للأنثروبولوجيين نجد هناك من يقول أنه من الخطأ تطبيق المفاهيم الاقتصادية الحديثة على مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع البدائي أو التقليدي أو محاولة إخضاع نظمها وعلاقاتها التبادلية للنظرية الاقتصادية بكل دقائقها وتفصيلاتها؛ لأن الواقع أن النظرة الاقتصادية لا تكاد تصدق على البدائي، بل إن علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين يتحاشون معالجة الظواهر الاقتصادية في المجتمع البدائي باعتبارها ظواهر اقتصادية خالصة وإنما ينظرون إليها من خلال مسحتها ووظيفتها الاجتماعية حيث أن التنظيم الاقتصادي لدى البدائيين ليس مجرد استجابة مباشرة لاحتياجاتهم البيولوجية بل انعكاس للقيم الجماعية وإن كان يحكم معاملاتهم الاقتصادية مبدأ تبادل المنفعة الذي يعبر عنه بالمصطلح Reciprocity على النحو الذي يوضحه "مالينوفسكي وثرنولد" Thurnowold على أن تطبيق هذا المبدأ يسير في إطار اجتماعي.^(٣)

يمكن أن نستنبط مما سبق النقاط التالية:

- يشترك العلمان في معالجة جانب من جوانب النشاط البشري وهو النشاط الاقتصادي.
- يختلفان في نمط المجتمع الذي ارتبط به كل علم.
- يختلفان في الأسس النظرية والأساليب البحثية الأساسية.
- على عكس ما يفعل الأنثروبولوجي الاقتصادي مجرد عالم الاقتصاد الظاهرة الاقتصادية من المضمون الاجتماعي ويفسرها تفسيراً اقتصادياً بحتاً.
- يعتمد الباحث الاقتصادي على التحليل الرياضي وعلوم المنطق والإحصاء ومن ثم تبدو النتائج التي يتوصل إليها أكثر دقة وتحديداً حيث أن أساس البحث الاقتصادي أساس كمي بالدرجة الأولى،

(١) عبد الله عام، المدخل إلى الأنثروبولوجيا "علم الإنسان"، ص ٣١.

(٢) فاروق إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣) أحمد الحشاش، دراسات أنثروبولوجية، المكتبة الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥٤٥.

على عكس الحال نجد الباحث الأنثروبولوجى باحثا كيفيا، ورغم اعتماد بعض الأنثروبولوجيين على الأساليب الرياضية (مثل نظرية المباريات والبرمجة الخطية) إلا أن أساس الدراسة كيفى قبل أن يكون كميا فالأنثروبولوجيا لا تبحث عن القوانين وإنما تسعى لتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى:

ترتبط الأنثروبولوجيا بصورة خاصة بعلم الاجتماع بالمقارنة بغيره من العلوم كما أنها أكثر منه حداثة، وقد بدأ المتخصصون فيها تناول مجالات متعددة ومشاركة مع بعض فروع علم الاجتماع في العديد من الموضوعات والقضايا المختلفة.^(١)

ولقد ظهر التمييز بين علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا فى الدوائر العلمية بالولايات المتحدة وبريطانيا مع تطور العلمين واعتمادهما على مناهل نظرية ومنهجية وامبريقية متباينة. وبصفة عامة يعتقد أن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع الصناعى الحديث باستخدام المناهج والأساليب الملائمة لدراسة الجماعات الكبيرة (مثل المسوح والأساليب الإحصائية) أما الأنثروبولوجيا فتهتم بدراسة المجتمعات والثقافات البدائية أو المحدودة النطاق أو الشعبية وهى تتبنى فى دراساتها نظرة كلية كما تستخدم المناهج الملائمة لدراسة الجماعات الصغيرة كالملاحظة بالمشاركة. والملاحظ اليوم أن العلمين يتبادلان الأفكار كما أن كلا منهما أثرى مصادره النظرية والمنهجية بتلك التى يستخدمها الآخر، لذلك رفضت الأنثروبولوجيا التصنيف التقليدى لموضوعها على أن يقتصر على دراسات المجتمع المحلى والثقافة البدائية، ووجهت اهتمامها لدراسة المشكلات التى كانت فى الماضى وقفا على علم الاجتماع ولقد برزت هذه التطورات فى مجال الأنثروبولوجيا التطبيقية (التي غالبا ما يتعذر تمييزها عن علم الاجتماع) وكذلك فى مجالات تطبيق نظريات التبعية والنظم العالمية.^(٢)

يعرف علم الاجتماع الاقتصادى بأنه محاولة منهجية لتطبيق الإطار المرجعى لعلم الاجتماع ومتغيراته ونماذجه التفسيرية فى دراسة العمليات الاقتصادية المتمثلة فى إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات. ويضم علم الاجتماع الاقتصادى عدد من الفروع العلمية منها: علم الاجتماع المهني، وعلم اجتماع العمل، علم اجتماع التنظيم (الذى يهتم بالتنظيمات البيروقراطية)، علم اجتماع المشروع، وعلم اجتماع الاستهلاك وغيرها.^(٣)

وطبقا لهذا التعريف فإن علم الاجتماع الاقتصادى يهتم بدراسة الأنشطة والعمليات الاقتصادية المختلفة، وتوضيح العوامل السوسولوجية، المؤثرة عليها أى أنه يوضح العلاقة بين البناءات

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى، ج ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٨٦.

(٢) سارلوت سيمور سميث، م. س، ص ٥١٦، ٥١٧.

(٣) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٧، ١٠٠.

السوسيولوجية والاقتصادية ومدى التكامل أو التعارض فيما بينها. ويمدنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة العلمية اللازمة لمعرفة أى التطبيقات الاقتصادية تتفق والمجتمع المراد تطبيقها فيه فقد تحول بعض العوامل الدينية دون صناعة ما مثل تحريم تقطير الخمر من الكروم في البلاد الإسلامية، كما قد تحول دون استثمار رؤوس الأموال مثل تحريم الربا، فهو يفسر لنا أسباب اختيار المجتمع لأسلوب أو سلوك ما دون غيره.

ويوضح لنا "السيد محمد بدوى" مجال علم الاجتماع الاقتصادي في:

١- سوسيولوجية التنظيم الاقتصادي.

٢- "القرار الاقتصادي.

٣- "المعرفة الاقتصادية".^(١)

ويعنى آخر يهتم بالعوامل السوسيولوجية المؤثرة في النظام الاقتصادي سواء ارتبطت بالنواحي التنظيمية والطريقة التي يعمل بها أو بالمعرفة الاقتصادية المتاحة لدى متخذي القرار للوصول إلى القرارات الصائبة. ولقد أدرك العديد من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع منذ زمن بعيد وجود كثير من الروابط التي تجمع بين العلمين.^(٢)

وعند تحليلنا للنشأة الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادي نجد ان الإسهامات الأنثروبولوجية الأوروبية في فترة ما بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين لها آثارا إيجابية على تطوير علم الاجتماع الاقتصادي، كما تمثل الكتابات السوسيو- أنثروبولوجية القديمة مثل كتابات "مورجان"، "باخوفن"، "ماكلينان" البدايات الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادي وهي كتابات عاجلت الظواهر الاقتصادية في المجتمعات القديمة، كما ساعدت الأنثروبولوجيا الاقتصادية على تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي.^(٣)

وقد كان موضوع الدراسة في كلا العلمين مختلفا بعض الشيء حيث كانت الأنثروبولوجيا تركز اهتمامها الأول على دراسة الشعوب البدائية البسيطة المنعزلة، بينما كان علم الاجتماع يركز اهتمامه الأساسى على دراسة الحضارة الأوروبية الغربية. وقد أدى هذا الاختلاف في الموضوع إلى أوجه اختلاف في مناهج الدراسة، فالأنثروبولوجى الذى يدرس جماعة صغيرة الحجم نادرا ما يحتاج إلى ان يشغل نفسه بمشكلات العينة، كما نجد ان الاستبيان وهو أحد الأدوات الهامة لرجل الاجتماع لم يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الأنثروبولوجية.^(٤)

^(١) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٧ : ١٩.

^(٢) محمد الجوهري، م. س، ص ٥٣.

^(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

^(٤) محمد الجوهري، المرجع السابق، ص ٥٣، ٥٤.

وبالنسبة لأساليب التحليل وطرق وأدوات البحث الأنثروبولوجى والسوسيولوجى فهى لا تختلف كثيراً، كما يحاول كل منهما دراسة الأصول التاريخية والتطورية لنشأة الظواهر الاقتصادية وتفسيرها فى ضوء العوامل الثقافية والدينية والسياسية، ويتميز الاجتماع عن الأنثروبولوجيا حيث إنه يهتم بالمنظورات الاجتماعية المقارنة ودراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وتحليلها عبر الثقافات والحضارات والمجتمعات البشرية وقد ظهر هذا فى معالجة "ماكس فيبر" لتطور النظم الاقتصادية وخاصة تحليلاته عن نشأة الرأسمالية وعلاقتها بالأخلاق البروتستانتية بصفة خاصة.^(١)

ومما سبق فالأنثروبولوجيا الاقتصادية هى ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا يستخدم طريقتها فى البحث والتفسير لكنه يركز على بحث كل أو أحد جوانب الحياة الاقتصادية فى مجتمع معين. وطبقاً لهذا يمكننا القول بان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تختلف عن غيرها من العلوم التى تتناول الحياة الاقتصادية وذلك لأنها تعتمد اعتماداً كاملاً على أسلوب المواجهة والانغماس فى حياة المجتمع موضع الدراسة واهتمامها الشديد بكل الأنشطة والنظم والعلاقات التى توجد بالمجتمعات المحلية موضع البحث، كما أنه يهتم بتحليل كل من أنساق القرابة والدين والتكنولوجيا والايكولوجيا والسياسة حتى يتمكن من تقديم شئ ذى مغزى حقيقى عن الاقتصاد فى المجتمع.^(٢)

والمشكلات الأساسية فى كلا العلمين تصل إلى درجة من التشابه تجعل من الختم فى النهاية على كلا العلمين ان يصل إلى نظرية مقاربة ان لم يكن نظرية واحدة بالنسبة لكليهما.^(٣) ومهما يكن فالأنثروبولوجيا عندما تدرس أى نشاط فإنها تسلك سلوكاً مختلفاً عن غيرها من العلوم، كما ان لها مفهومها المحدد الذى مؤداه أنه لا يمكن فهم سلوك أو ظاهرة فهما صحيحاً بعيداً عن الكل الذى يضم هذا السلوك أو الظاهرة، ومن ثم فهى تقدم تفسيراً متكاملاً للسلوك ومن ثم تستعين بالعديد من التخصصات التى تنتمى إليها فى سبيل تحقيق هدفه، كما ان المنهج وطريقة الدراسة وأدواتها تعد من أهم ما يميزها عن غيرها من العلوم حتى القرية منها وهذه الطرق تركز أساساً على البحث الحقلى.^(٤)

علاقة التخصص بالأنثروبولوجيا الاقتصادية:

تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية أحد الفروع الرئيسية والهامة للأنثروبولوجيا العامة تهتم بدراسة جانب من الجوانب الهامة والأساسية للحياة وهو الجانب الاقتصادى وكافة ما يتعلق به سواء دراسة نظم أو أنساق اقتصادية وما يطرأ عليها من تغير، وأسباب وعوامل هذا التغير ودورها فى التأثير على

^(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

^(٢) عبد الله غام، م. س، ص ٤٨، ٤٩، ٥١.

^(٣) محمد الجوهري، المرجع السابق، ص ٥٤.

^(٤) سعيد فالخ العامدى، المدخل إلى علم الإنسان، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٩.

المجتمع ككل. كما تهتم بدراسة التطور الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي، بالإضافة إلى عمليات التنمية المتصلة بالجانب الاقتصادي، كما تهتم بدراسة الأسواق التقليدية والعمليات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والتبادل هذا بالإضافة إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وموضوعات تتصل بالعمل والتخصص وتقسيم العمل.

وتشارك الأنثروبولوجيا الاقتصادية في هذه الاهتمامات مع العديد من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع الاقتصادي وعلم النفس والتاريخ وإن كانت تحتفظ لنفسها برؤية خاصة تتمثل في النظرة الشاملة الكلية، والانغماس في حياة المجتمع الذى تدرسه، وربط النواحي الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية الأخرى في المجتمع. وقد نبع هذا التفرد في الاهتمامات من تفرد الأنثروبولوجيا ذاتها كعلم. كما تستمد الأنثروبولوجيا الاقتصادية إطارها النظرى والمنهجى من علوم أخرى بجانب الأنثروبولوجيا وهى علم الاقتصاد بصفة خاصة.

وتتنوع الاهتمامات العلمية للأنثروبولوجيا الاقتصادية وتتطور بتطور المجتمعات وتطور المناهج والمجالات البحثية المختلفة، وهى دائما تواكب فى اهتماماتها العلمية ودراساتها التوجهات السائدة فى العصر، فهناك العديد من الاهتمامات والموضوعات العلمية الحديثة التى فرضتها تطورات وتوجهات العصر والتى لم يكن للعلم عهد بها.

وقد أشرنا من قبل إلى ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية ارتبطت فى البداية بدراسة الاقتصاد والعمليات الاقتصادية والأسواق فى المجتمعات البدائية والتقليدية، ولكن عندما تطورت تلك المجتمعات بفعل عمليات التنمية والتحديث تطورت بالتالى النظم والعمليات الاقتصادية واختلفت عن ذى قبل فاستجابت الأنثروبولوجيا الاقتصادية لهذا وطورت موضوعاتها واهتماماتها ومناهجها كى تناسب المجتمعات والأوضاع والنظم المستحدثة والمتغيرة. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية أنماط مختلفة من النظم الاقتصادية التى تدور فى مجملها حول ثلاثة أنواع من الاقتصاديات والتى سادت فى العصور الحديثة والتى ارتبط كل نوع منها بحدود معينة لسيطرة الدولة أو الأفراد على أمور الاقتصاد وكانت الاقتصاديات إما اشتراكية وإما رأسمالية وإما مختلطة. فأحيانا يسيطر النمط الرأسمالى وتتسم الدولة بالرأسمالية، وأحيانا أخرى يسود النمط الاشتراكى وتكون الدولة ذات اقتصاد اشتراكى، وأحيانا يسود نوع من المزاوجة بين النمطين الاشتراكى والرأسمالى فيوصف الاقتصاد بأنه مختلط، وقد ارتبط كل نظام اقتصادى بنوع من الفلسفة أو الأيديولوجية الخاصة به سواء رأسمالية أو اشتراكية. وبعد سنوات طويلة من التوجه الاشتراكى ومنذ نهاية السبعينات عرف العالم نظاما اقتصاديا جديدا هو ما اصطلح على تسميته بالخصخصة أى ببساطة التوجه نحو إعطاء القطاع الخاص (سواء أكان أفرادا أم مؤسسات) دورا أكبر فى توجيه وإدارة الحياة الاقتصادية بسبب اتصاف أو وجود بعض الخصائص التى ميزت النموذج الاشتراكى الذى تسيطر فيه الدولة على كافة مقاليد الأمور فى مجال الصناعة والخدمات والتى بموجبها

كانت الدعوة إلى ضرورة تعظيم دور القطاع الخاص والاتجاه نحو الرأسمالية، وقد تدعم هذا الاتجاه بعد اختيار النظم الاقتصادية الشيوعية في الاتحاد السوفيتي فبدأت العديد من الدول في مسيرة هذا التوجه العالمى نحو تشجيع القطاع الخاص، وكانت بداية الدعوة من الدول الصناعية المتقدمة والكبرى في إنجلترا وفرنسا ومنها انتشرت الدعوة إلى باقى دول العالم فى شرق ووسط أوروبا وباقى الدول النامية فى آسيا وإفريقيا والأمريكتين وكان هذا التوجه بدرجات متفاوتة.

وعمقتى هذا "الخصخصة" أصبحت كنظام اقتصادى يحتاج العالم فى حاجة ماسة إلى إجراء دراسات بشأنها، فقام بدراساتها العديد من العلماء فى مختلف الدول ومختلف التخصصات العلمية سواء اقتصاديين أو سياسيين أو اجتماعيين. وفى البداية تناولت تلك الكتابات الخصخصة كفكرة وبحث عن أسبابها ودوافعها ومزاياها وموقف الدول والشعوب والمؤسسات والإدارات المختلفة منها، وحينما طبقت الخصخصة فى مختلف الدول تطبيقاً فعلياً اتجهت الدراسات إلى تناول تلك التجارب بهدف تقييمها وتوضيح نقاط الضعف والقوة منها والإيجابيات والسلبيات وما أسفرت عنه تلك التجارب من نتائج وآثار على المؤسسات أو المديرين أو العاملين أو المجتمع. لذا لم تكن الأنثروبولوجيا الاقتصادية كعلم بعيدة عن مسيرة هذه الاتجاهات والاهتمامات العلمية فكان لابد ان تقوم بدراسة هذا النظام الجديد الذى طبق بهدف إحداث التنمية الاقتصادية. وتبدو أهمية هذا حيث لا توجد دراسة فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية - على حد علم الباحثة - تناول مثل هذا الموضوع لا من قريب أو بعيد، وكانت معظم الكتابات حولها تنحصر فى مجال الاقتصاد والاقتصاد السياسى وعلى ذلك تعد الخصخصة أحد مجالات الاهتمام التى تمتد إليها الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارها موضوع أو عملية تمس الكيان الاقتصادى لا فى مصر وحدها بل فى العالم ككل.

وترى الباحثة ان الأنثروبولوجيا الاقتصادية تتناول الخصخصة باعتبارها مجموعة من السياسات الاقتصادية التى تستهدف إحداث تغيير فى هيكل الاقتصاد الذى لابد من معرفة هذا التغيير خاصة وأنه يمس كيان المجتمع المصرى ويؤثر عليه تأثيراً كبيراً، كما اتضح من الدراسة الميدانية لإحدى التجارب المصرية فى الخصخصة.